أمة مثل المطر لا تدري أوله خير أم آخره

أمة مثل المطر لا تدري أوله خير أم آخره

*** الشيخ الفقيه نصير الدين الحسيني البرهانبوري أحد علماء الهند الربانيين:**

كانت قدماه ويده اليسرى مشلولة.

قال خافي خان في «منتخب اللباب»: «إنه كان يتنفّر عن اختلاط الأمراء فيقابلهم بوجه عبوس ولا يقبل نذورهم بل يعظهم بقول مرّ لينفروا عنه، قال: إن منورخان جاء يومًا في حضرته وكان واليًا على تلك الناحية فقال له نصير الدين: إني لا أعلم في وصولكم إليّ طائلاً غير أن فيلتكم وعساكركم تضيق على الناس طرقهم في ذهابهم وإيابهم ويُشركونني في الظلم واللوم، فليت شعري ما الحامل لكم على إيقاع الناس في الضيق لسدّ الطريق؟ فأجابه منورخان: إني أتردد إليكم لتجذبوني إليكم، فقال له: إني أذنبت ذنبًا كان عاقبة ذلك أن شلت قدماي وإحدى يديّ فإن استعددت لذلك فانتظر مكافأة سوء المعاملة لمخلوق اللّه سبحانه.

قال خافي خان: إن عناية اللّه خان كان من معتقديه فحرّض السلطان أن يجعل له شيئًا من بيت المال فأشار السلطان إلى خواجة أدهم الذي كان صدرًا بمدينة «برهانيور» أن يفتش عن حاله ثم يعرض على السلطان ما يناسب له من يومية أو شهرية، فذهب إليه أدهم وأقرأه رسالة السلطان، فقال له نصير الدين: لعلك أخطأت في مجيئك عندي؛ لأن الصفات الأربعة التي كتبوها في المراسلة لا توجد فيّ، أما السيادة فلا أنكرها ولا أدّعيها، ولكن الصفات الأخرى من العلم والصلاح والاستحقاق فليس لها عين ولا أثر في نفسي فلعلهم أرادوا بها غيري ممن يُسمّى باسمي، فانقبض الصدر من قوله

وتكدّر وقال: «لعل عندكم بضاعة التوكل، فقال: بلى إن مفاتيح رزقي بيد من يحتاج إليه مائة مائة آلاف مثل سيدك تحتاج إليه»[١].

* **الشيخ صادق أفندي الواعظ الحنفي والسلطان العثماني عبدالعزيز خان:**

كان الشيخ صادق الحنفي إمامًا كاملاً، وعالمًا عاملاً، متمسكًا بدينه، لا يخشى سطوة أمير مكابر، ولا إمام جائر، صدّاعًا في قوله، معتمدًا على اللَّه في قوّته وحوله، لا يميل مع نفسه إلى ملائم، ولا تأخذه في اللَّه لومة لائم. في سنة بضع وثمانين بعد المائتين والألف حضر لدار السلطنة العلية وعاصمة الأمة الإسلامية، في أيام خلافة السلطان عبدالعزيز خان، وكان دخول الشيخ صادق أوائل رمضان، فكان يقرأ درس الوعظ بأيا صوفيا إلى اليوم السابع والعشرين، وقد جرت العادة أن السلطان في ذلك اليوم يدور على الدروس، فمتى أتى لدرسٍ يختم المدرس الكلام، ويدعو للسلطان، فما زال السلطان يُجري العادة ومعه وكلاء الدولة العظام، وشيخ المسلمين والإسلام، إلى أن وصل لدرس الشيخ صادق، فلم يُجر العادة من الختم في الحال والدعاء، بل التفت إلى الوكلاء، وخاطبهم بكونهم أدخلوا على السلطان الغرور، وأبطلوا الشريعة، وارتكبوا سفاسف الأمور، ونكّسوا أعلام الدين، وقدّموا المخالفين على المؤمنين، وأطال الكلام، وتجاوز الحدّ في هذا المقام، والسلطان صاغ إليه، فحقد الوكلاء عليه، فبعد أن ختم ذهب، وقد أضمروا له كل عطب، ثم بعد ذلك اجتمعوا وذهبوا إلى السلطان، فدخلوا عليه وتكلموا في حق الشيخ صادق بما غيرّ قلب أمير المؤمنين عليه، وقالوا له: قد فعل ما أوجب توجيه المضرّة إليه، فلا بد من إعدامه، ليتأدب غيره عن التكلم بمثل كلامه، فقال أمير المؤمنين: نعم ولكن لا بد من مرافعتكم معه في مجلس شيخ

(١) «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» للسيد عبدالحي الندوي الحسني (٦/ ٣٩٢ - ٣٩٣).

الإسلام، لئلا يقول الناس: قُتِل ظلمًا فنقع بين العموم في الملام، فحينما أحسّ شيخ الإسلام، دخل خفية عن الوكلاء العظام، ولم يزل يتعطف السلطان ويقول له: إن قتلناه قيل بالعبارات الصحيحة: إن السلطان قد قتله لبذله النصيحة، ولكن نفيه أولى، ورأي أمير المؤمنين أعظم وأعلى، فأمر السلطان بنفيه في الحال، فأرسل إلى عكا من غير إمهال»[١].

* زين الدين الفارقيّ والأفرم أمير دمشق:

هو عبداللَّه بن مروان بن عبداللَّه بن فيروز الفارقي أبو محمد زين الدين. ولي دار الحديث الأشرفية بعد النووي.

❑ قال الذهبي: «كان فصيحًا متقنًا متحريًا، لديه فضيلة جيّدة مع دين وصيانة وقوة في الحق».

❑ قال صاحب «الدرر الكامنة»: «وقرأت بخط العثماني قاضي صفد أنه حضر دار العدل فرأى على الأفرم ـ أمير دمشق ـ قباء[٢] حرير وخاتم فضة ودواة مذهبة، فقال: إذا سألني اللَّه عن هذا ما حُجّتي؟ إذا قال لي: لِمَ لم تقل له إن هذا حرام بالإجماع؟ وبكى فأبكى الحاضرين والأفرم، وبادر إلى نزع القباء والخاتم، واستبدل بهما وبالدواة، قال: فكان آمرًا بالمعروف قائمًا بالحقوق[٣].

* شهاب الدين الزاهدي «حق كَو» ومحمد شاه تغلق:

شهاب الدين الزاهدي هو الشيخ العالم شهاب الدين بن فخر الدين الزاهدي الميرتهيّ المشهور بـ «حق كَو» (معناه الصادق) كان من كبار المشايخ

---

(١) «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» للشيخ عبدالرزاق البيطار (٢/ ٧٠١ ـ ٧٠٢).
(٢) نوع من الملابس.
(٣) «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر العسقلاني (٢/ ٤٠٢).

في عصره، ثم سافر إلى دهلى، وقتله محمد شاه تغلق، قال محمد بن الحسن المندوي في «كلزار أبرار»: إن محمد شاه قال له يومًا من الأيام: إن النبوة لم تنقطع كالولاية، فاغتاظ به شهاب الدين ولم يملك نفسه فخلع نعله وضرب به وجه محمد شاه، فغضب عليه محمد شاه وأمر أن يلقوه في الخندق، فألقوه من القلعة فلم يمت، فألقوه حتى مات في المرة الثالثة رحمه اللَّه بفضله»[1].

* **علاء الدين البخاري:**

محمد بن محمد بن محمد العلاء أبو عبداللَّه البخاري العجميّ الحنفي.

«كان إذا حضر عنده أعيان الدولة بالغ في وعظهم والإغلاظ عليهم، بل ويراسل السلطان معهم بما هو أشد من الإغلاظ ويحضه على إزالة أشياء من المظالم مع كونه لا يحضر مجلسه وهو مع هذا لا يزداد إلا إجلالاً ورفعة ومهابة في القلوب»[2].

❑ قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في «إنبائه»: كان من أهل الدين والورع».

وكان يذهب إلى تكفير ابن عربي، وتكفير ابن تيمية ـ رحمه اللَّه ـ وتصدى له حافظ الشام ابن ناصر الدين فذب عن شيخ الإسلام ابن تيمية وألفّ كتاب «الرد الوافر على من زعم أن من أطلق على ابن تيمية أنه شيخ الإسلام فهو كافر» عفا اللَّه عنه.

---

(١) «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» لعبدالحي الندوي (٢/ ٦٣).
(٢) «الضوء اللامع» للسخاوي (٩/ ٢٩١).

* **الأقصرائي والأشرف قايتباي:**

هو العلاّمة الشيخ يحيى بن محمد بن إبراهيم أبو زكريا الأقصرائي الأصل ـ نسبة لأقصرا إحدى مدن الروم ـ القاهري الحنفي.

قال عنه السخاوي: «تصدى للإقراء فانثالت عليه الفضلاء من كل مذهب فأخذوا عنه وارتحل الناس بسبب لقيه من غالب الأماكن، وأقرأ الفقه والأصلين[1] والتفسير والحديث والعربية والمعاني والبيان، وقُصِد بالفتاوى في النوازل الكبار وغيرها ونفع اللَّه به في ذلك كله.

واشتهر بحسن التعليم والإرشاد... والصدع في الحق بلسانه وقلمه ومشافهته للملوك بالمواعظ والتخويفات في المواطن التي لا يشركه في المعارضة فيها غيره فصار بهذه الأوصاف الحميدة والمناقب العديدة إلى ضخامة وعلو مكانة وأوامر مطاعة.

ولما همّ الأشرف قايتباي للاستيلاء على فائض الأوقاف ونحوه من الأمور التي رام إحداثها محتجًّا بالاحتياج في تجهيز العسكر لدفع بعض الخارجين، وجمع القضاة عنده بسبب ذلك، كان من جملة من حضر فقام بأعباء دفع هذه النازلة أعظم قيام وكفى اللَّه المؤمنين القتال، وما نهض غيره لمشاركته في ذلك، وكفّ اللَّه عنه ألسن المفسدين وأيديهم بحسن نيته وجميل سريرته، ولم يجد الأعداء سبيلاً إلى الحطّ من مقداره بل كان ذلك سببًا في ارتقائه، فإنه توعّك بعد ذلك، ووصل علمه إلى السلطان المشار إليه فنزل إليه في منزله فسلّم عليه وبالغ في التواضع معه.

وبالجملة فقلّ أن ترى العيون في مجموعه مثله وللناس فيه جمال. ولم يزل على جلالته ولكن ثقل أمره على الأشرف لمشافهته له مرة بعد أخرى بما

(١) أي أصول الفقه وأصول الدين.

لم ينهض غيره لذكره بحيث قال له بحضرتي مرة: لا تتلفّت لما في أيدي الناس، وعارض في المجلس المعقود بسبب الكنيسة عند الدوادار الكبير بل فارق المجلس وعزّ ذلك على المتقين...

ومات سادس عشر المحرم سنة ثمانين وصلى عليه في محفل شهده السلطان فمن دونه وتأسف الناس على فقده وكثر ثناؤهم عليه ولم يخلّف بعده مثله رحمه اللَّه»[1].

* **شيخ الإسلام بدر الدين الغزي:**

أبو البركات محمد بن محمد بن محمد الغزي القرشي الشافعي.

قصده نائب الشام مصطفى باشا فلم يجتمع به إلا بعد مرّات، فلما دخل عليه قبّل يده والتمس منه الدعاء فقال له: ألهمك اللَّه العدل، ولم يزده على ذلك، فكرر طلب الدعاء منه فلم يزده على قوله: ألهمك اللَّه العدل وكانت هذه دعوته لكل من قصده من الحكّام.

❑ واستأذن عليه درويش باشا نائب الشام فلم يأذن له إلا في المرة الثالثة فقبّل يده، وأشار إليه الشيخ أن يجلس معه على فراشه فأبى درويش باشا، وجلس بين يديه وطلب منه الدعاء فقال له: ألهمك اللَّه العدل، وأوصاه بالرعية، وقال له الباشا يا سيدي: ماذا تسمعون عني؟ فقال: الظلم، بلغني أن صوباشيك ضرب إنسانًا في تعزير حتى مات وضرب آخر فبالغ في ضربه فاستغاث باللَّه فلم يخلّ عنه فقال له: بحياة رأس درويش باشا فخلّى عنه، وهذا يدل على كفر كامن في قلبه وعتوّ وتجبّر، فأمر درويش باشا برفع صوباشيه[2] في الحال وغضب عليه وجاء بعد ذلك الصوباشي إلى الشيخ

(١) «الضوء اللامع» (١٠/ ٢٤٠ ـ ٢٤٣).

(٢) وظيفة عثمانية صاحبها وشيك أو نائب.

فزجره وطرده، وكان الشيخ ـ رحمه اللَّه ـ إذا بلغه منكر بعث إلى الحكّام في إزالته، وأنكره بقدر طاقته، يصدع بالحق، ولا يخاف في اللَّه لومة لائم، ولا يحابي ولا يُداهن في فتاويه ولا في غيرها[1].

*** الشيخ أبو المواهب الحنبلي وأمير دمشق محمد باشا بن كرد:**

أبو المواهب بن عبدالباقي بن عبدالباقي الحنبلي البعلي الدمشقي مفتي الحنابلة بدمشق، شيخ القرّاء والمحدثين.

في سنة خمس عشرة ومائة وألف كان واليًا بدمشق محمد باشا بن كرد بيرم فأرسل إليه من طرف الدولة العلية أن يضبط بعلبك والعائد منها ويرسله إلى طرفهم لكونها كانت في يد شيخ الإسلام المولي فيض اللَّه مفتي الدولة العثمانية فحين قُتِل صارت للخزينة السلطانية العائد منها حتى الحرير وغيره، وكان لما وصل إليه الحرير طرحه على التجار بدمشق فذهب جماعة إلى الشيخ أبي المواهب وترجَّوْا منه رفع هذه المظلمة عنهم، فأرسل ورقة مع خادمه ابن القيسيّ إلى الباشا فلما وصل إليه هددّه فهرب من وجهه، فلما ذهب كان حاضرًا في مجلس الباشا أحد أعيان جند دمشق وهو محمد أغا الترجمان وباش جاويش وغيرهما فأخبروه بمقام الشيخ وعرّفوه بحاله من النسك والعلم والعبادة والولاية. فلما تحقّق ذلك ـ وكان مراده أن يأخذ من الشيخ مالاً لما سمع بخبره من مزيد الثروة، أرسل خبرًا: لا أحد يتعدى على التجار، ثم إن التجار وقعوا على الشيخ مرة ثانية، فأرسل ورقة أخرى إلى الباشا وذكر أن الرعية لا تحتمل الظلم، فإما أن ترفع هذه المظلمة وإما أن تهاجر من هذه البلدة والجمعة لا تنعقد عندكم، وأيضًا الحرير للسلطان لا لك، فلما وصلت إليه ترك مراده بعدما علم بمقام الشيخ وأن الرعية تقوم

(١) «الكواكب السائرة باعيان المائة العاشرة» لنجم الدين الغزي (٣/ ٣ ـ ١٠).

عليه إذا فعل ذلك.

وكان ـ رحمه اللَّه تعالى ـ لا يخاف في اللَّه لومة لائم ولا يهاب الوزراء ولا غيرهم»[١].

* **الشيخ عبدالغفار الضرير الشافعي:**

◘ قال الحمصي: مات قتلاً في صلاة الجمعة ببلدة يُقال لها: مطبوس بالقرب من إسكندرية، قال: وسبب ذلك أن هذه البلدة كانت في إقطاع الأمير طراباي وبها رجل متدارك لمالها اسمه أبو عمرو فوقع بينه وبين أهل البلده لفسقه وظلمه، فشكوا حالهم للأمير طراباي، فأرسل أخاه للبلد يحرّر ذلك فلما حضر شكا أهل البلدة إليه ظلم أبي عمرو لهم فضرب أخو طراباي واحداً من أهل البلدة بالدبوس فرجمه أهل البلدة فأمر بضرب السيف فيهم فقتل منهم ما يزيد على ثلاثين نفرًا فقال الشيخ عبدالغفار: هذا ما يحلّ، فُضربت عنقه وأُلقي في البحر فساقه البحر إلى قرية تسمى كوم الأفراح فُدفن بها وكان قتله سنة ثلاث عشرة وتسعمائة[٢].

* **القاضي مغيث الدين الحنفي اليبانويّ والسلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي:**

أحد كبار الفقهاء الحنفية، انتهت إليه رياسة العلم والعمل في عصر السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجيّ.

قال له السلطان علاء الدين: الأموال التي غنمتها في ديوكير في أيام الإمارة قبل أن أكون سلطانًا غنمتها بتحمّل المحن والمشاق فهل هي لي خاصة

(١) «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» للشيخ محمد خليل المرادي (١/ ٦٧ ـ ٦٩).
(٢) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٤٠).

لنفسي أو لبيت مال المسلمين؟ فأجاب القاضي: إن الأموال التي غنمتها في ديوكير في أيام الإمارة غنمتها بعساكر المسلمين فهي لبيت مالهم، فلو كنت حصلتها بجهد نفسك على وجه يبيحه الشرع كانت تلك الأموال خاصة لك، فلما سمع السلطان ذلك غضب عليه وقال: كيف تقول؟ ألا يعلم رأسك ما تقول؟ الأموال التي أخذتها بجهد نفسي وقوة خاصتي من الخدم وحصلتها من الكفار الذين لا يعلمهم أحد في دهلي وما أدخلتها في بيت المال كيف تكون لبيت المال؟

❑ ثم سأله: كم لي ولأهلي وعيالي نصيب من بيت المال؟ فقال القاضي: إني أظن أن الموت قد دنا مني، فقال السلطان: لم تقول ذلك أيها القاضي؟ قال: لأن السلطان سألني عن مسألة إنْ أجبت عنها بما يوافق الشرع يقتلني، وإن أجبت بما يوافق هواه يدخلني اللَّه في النار يوم القيامة، فقال السلطان: إني لست بقاتلك فقل ما بدا لك. فقال: إن اقتدى السلطان بالخلفاء الراشدين وأراد رزق الآخرة، فله أن يأخذ من بيت المال ما وظفّه الشرع للمجاهدين في سبيل اللَّه، وهو أربع وثلاثون ومائتا تنكة لنفسه وأهل بيته، وإن قال السلطان: إن هذا القدر لا يكفيه لعزّه السلطنة فله أن يأخذ ما يعطي غيره من الأمراء، وإن أراد أن يأخذ أكثر من ذلك بما أفتاه علماء السوء فله أن يأخذ أكثر من ذلك كثرة يعيش بها أحسن مما يعيش الأمراء، وإياه وإياه أن يأخذ أكثر من ذلك، وأن يعطي نساءه القناطير المقنطرة من الذهب والفضة من بيت المال وقرى كثيرة من أرض الخراج والملابس الثمينة والظروف الغالية والجواهر الكريمة! فإنها تكون نكالاً ووبالاً لك في الآخرة، فقال السلطان: ألا تخاف سيفي فتقول: إن ما نعطيه نساءنا حرام في الشرع؟ فقال: إني أخاف سيفك ولذلك أحسب عمامتي كفني فقال السلطان: إنك حرّمت عليّ كل ما سألتك عنه، فلعلك تحرم ما أفعله من التعزير والتشديد،

فإني أمرت في شاربي الخمر وبايعيها بالحبس في الآبار، وبقطع أعضاء الزناة وبقتل النساء الزواني، وإني لا أميّز الصالح من الطالح في البغاة فأقتلهم وأهلك نساءهم وأبناءهم، ومن يخون في بيت المال أمرت فيه أن يُحبس في السجن ويوضع في الأغلال والقيود ويضرب ويطعن حتى يدفع ما عليه، فنهض القاضي من المجلس وذهب إلى صف النعال ووضع جبينه على الأرض ونادي بأعلى صوته سواء قتلني السلطان أو أبقاني لم يبح له الشرع ذلك ولم يطلق يده في أن يفعل بالمجرمين ما يشاء، فكظم السلطان غيظه ودخل في الحرم[1] ، ورجع القاضي إلى بيته، ثم ودّع أهله وأقرباءه في الغد توديع المحتضرين وتصدّق واغتسل كغسل الميت وأتي قصر السلطنة ودخل على السلطان فقرّبه السلطان إلى نفسه وخلع عليه[2] .

*** الشيخ بهاء الدين زاده وإبراهيم باشا الوزير :**

بهاء الدين زاده هو محمد بن بهاء الدين بن لطف اللَّه، الشيخ الإمام محيي الدين الحنفي لما مرض مفتي التخت السلطاني علاء الدين الجمالي وطال مرضه وعجز عن الكتابة قيل له اختر من العلماء من يكون مقامك فاختار الشيخ بهاء الدين زاده لوثوقه بفقهه وورعه وتقواه. وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر لا تأخذه في اللَّه لومة لائم؛ ووقع منه كلام في حق إبراهيم باشا الوزير بسبب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فحنق عليه الوزير فخافوا على الشيخ منه وأشاروا إليه أن يسكت عنه فقال: «غاية ما يقدر عليه القتل وهو شهادة والحبس وهو عزلة والنفي وهو هجرة»[3] .

مات ـ رحمه اللَّه ـ ببلدة قيصرية بتركيا.

---

(١) أي دار نسائه وجواريه.

(٢) «الإعلام» (٢/ ١٧٠ ـ ١٧٣).

(٣) «الكواكب السائرة» (٢/ ٢٩ ـ ٣٠).

*** الشيخ أحمد بن محمد الهادي بن عبدالرحمن:**

جلس للإقراء بالمسجد الحرام، وكان متدرعًا جلباب الطاعة عاملاً بعلمه حافظًا للسانه وفهمه مواظبًا على السنن النبوية، كثير التلاوة ملازمًا للذكر مع غاية من الزهد والقناعة.

كان شديد الإنكار يثب على المنكر كأنه صاحب ثأر لا تأخذه في اللَّه لومة لائم، ولا تأخذه رأفة في دين اللَّه، وإذا حضر مجلسًا احتاط الحاضرون في ستر المنكرات والمستهجنات وحكي أنه دخل على بعض أرباب الدولة وعنده من يضرب بالآلة فأسكت المستمعين ووعظ الحاضرين وأمرهم بالتوبة وكانت وفاته سنة خمس وأربعين وألف[1].

*** الشيخ العيثاوي الدمشقي:**

محمد بن محمد بن أحمد العيثاوي الدمشقي كان متصلبًا في أمر الدين قوّالاً بالحق لا تأخذه في اللَّه لومة لائم، ومما اتفق له أنه دخل مرّة على محافظ الشام في مصلحة فتشاغل الباشا عنه بأوراق فمسك الباشا من طوقه وجذبه وقال له: انظر في أمر هؤلاء الفقراء واقض مصلحتهم، فالتفت إليه وقضى له ما جاء فيه.

❑ ودخل مرة على حاكم آخر بسبب معاليم الجامع الأمويّ وكان سنان باشا المتولي عليه كتب بها دفترًا وأراد قطع شيء منها. فوجد الباشا ينظر في دفتر المتولي ويتأمله، فجذبه أيضًا من طوقه وقال له: لا تلتفت إلى ما كتبه هذا الظالم وكان حاضرًا المجلس، وانظر إلى عباد اللَّه بنور اللَّه، فعمل على مراده وترك ما أراد المتولي، وله من هذا القبيل أشياء أخر[2].

---

(١) «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للشيخ فضل اللَّه المحبي (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦).
(٢) «خلاصة الأثر» (٤/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).

* **الإمام اليوسي والسلطان المنصور إسماعيل بن الشريف الحسني السجلماسي:**

هو سيف السنة أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي.

خُصّ عن أهل عصره بالصدع بالحق بين يدي خليفة الوقت اعتناءً به ومبالغة في نصحه راجيًا منه أن يكون على سيرة الخلفاء الراشدين.

وله مراسلات ومحاورات مع السلطان أبي النصر المنصور باللَّه أمير المؤمنين إسماعيل بن الشريف الحسني السجلماسي:

كتب إليه في أحدهما:

«فليعلم سيدنا أن الأرض وما فيها مُلك للَّه تعالى لا شريك له، والناس كلهم عبيد للَّه تعالى وإماء له، والسلطان واحد من العبيد، وقد ملّكه اللَّه تعالى عبيده ابتلاءً وامتحانًا، فإن قام عليهم بالعدل والرحمة والإنصاف والإصلاح فهو خليفة اللَّه في أرضه، وظل اللَّه على عباده، وله الدرجة العالية عند اللَّه تعالى، وإن قام بالجور والعنف والكبرياء والطغيان والإفساد فهو متجاسر على مولاه في مملكته ومتسلط ومتكبر في الأرض بغير حق ومتعرّض لعقوبة اللَّه تعالى الشديدة وسخطه. ولا يخفى على سيدنا حال من تسلّط على رعيته يروم تملّكهم بغير إذنه كيف يفعل به يوم يتمكن منه، ثم نقول إن على السلطان حقوقًا كثيرة لا تفي بها البطاقة، ونقتصر منها على ثلاثة هي أمهاتها:

الأول: جمع المال من حق وتفريقه في حق.

الثاني: إقامة الجهاد لإعلاء كلمة اللَّه، وفي معناه تعمير الثغور بما تحتاج من عدد وعدّة.

الثالث: الانتصاف للمظلوم من الظالم، وفي معناه كفّ كل يد عادية

عليهم منهم ومن غيرهم.

وهذه الثلاثة قد اختلّت كلها في دولة سيدنا، فوجب علينا تنبيهه لئلا يعتذر بعدم الاطلاع أو بالغفلة؛ فإن تنبه وفعل فقد فاز وفي ذلك صلاح الوقت وصلاح أهله وسبوغ النعمة وشمول الرحمة، وإلا فقد أدّينا الذي علينا.

❑ فأمّا الأمر الأول: فليعلم سيدنا أن المال الذي يُجبى من الرعيّة قد أعدّه اللّه للمصالح التي ينظم بها الدين وتصلح الدنيا من أهل البيت والعلماء والقضاة والأئمة والمؤذنين والمجاهدين والأجناد والمساجد والقناطر وغير ذلك من المصالح.

ومثال هؤلاء كأيتام لهم ديون قد عجزوا عن الوصول إلى قبضها إلاّ بوكيل، ومثال الرعية مثل المديان والسلطان هو الوكيل، فإن استوفى الوكيل الدَّيْن بلا زيادة ولا نقصان وأدّاه إلى اليتامى بحسب ما يجب لكلٍّ فقد برئ من اللوم ولم تبق عليه تباعة للمديان ولا لليتيم وحصل له أجران: أجر القبض وأجر الدفع، وإن هو زاد على الدَّيْن الواجب بغير رضى المديان فهو ظالم للمديان، وإن نقص بغير موجب فهو ظالم لليتيم وكذا إن استوفى الديون وأمسكها ولم يدفعها لأربابها فهو ظالم لهم، فلينظر سيدنا فإن جباة مملكته قد جرّوا ذيول الظلم على الرعية فأكلوا اللحم وشربوا الدم وامتشوا العظم وامتصوا المخ ولم يتركوا للناس دينًا ولا دنيا، أما الدنيا فقد أخذوها، وأما الدين فقد فتنوهم عنه وهذا شيء شهدناه لا شيء ظنناه، ثم إن أرباب الحقوق قد ضاعوا ولم تصل إليهم حقوقهم. فعلى السلطان أن يتفقّد الجباة ويكف أيديهم عن الظلم ولا يغتر بكلام من يزين له الوقت، فإن أكثر الدائرين به طلاب الدنيا لا يتقون اللّه ولا يتحفظون من المداهنة والنفاق والكذب، وفي أفضل منهم قال جدّ سيدنا أمير المؤمنين علي كرّم اللّه وجهه:

«المغرور من غرركموه»، وأن يتفقّد المصالح، ويبسط يد الفضل على خواص الناس وأهل العلم والدين والخير ليكتسب محبتهم وثناءهم ونصرهم كما قيل:

أفادتكمُ النعمـــاءُ مني ثلاثـــةً يدي ولساني والضمير المحجّبا

وليعلم سيدنا أن السلطان إذا أخذ أموال العامة ونثرها وشيد بها المصالح فالعامة يدْعون له ويعلمون أنه سلطان وتطيب قلوبهم بما يروْن من إنفاق أموالهم في مصالحهم وإلا فالعكس.

وأيضًا السلطان متعرّض للسهام الراشقة من دعوات المظلومين من الرعية، فإذا أحسن إلى الخاصة دعوا له بالخير والسلام والبقاء فقابل دعاء بدعاء واللّه الموفق.

❑ وأما الأمر الثاني فقد ضاع أيضًا، وذلك أنه لم يتأت في الوقت الآن عمارة الثغور، وسيدنا قد غفل عنها، فقد ضعفت اليوم غاية، وقد حضرت بمدينة تطاون أيّام مولانا الرشيد ـ رحمه اللّه، فكانوا إذا سمعوا الصريخ تهتز الأرض خيلاً ورُماة، وقد بلغني اليوم أنهم سمعوا صريخًا من جانب البحر ذات يوم فخرجوا يسعون على أرجلهم بأيديهم العصيّ والمقاليع، وهذا وهن في الدين وغرر على المسلمين، وإنما جاءهم الضعف من المغارم الثقيلة وتكليفهم الحركة وإعطائهم العدة كسائر الناس.

فعلى سيدنا أن يتفقّد السواحل كلها من القليعة إلى ماسة ويحرّضهم على الجهاد والحراسة بعد أن يحسن إليهم ويعفيهم مما يكلف به غيرهم، ويترك لهم خيلهم ورجالهم وعدتهم ويزيدهم مما يحتاجون إليه، فهم حماة بيضة الإسلام، ويتحرى فيمن يوليه تلك النواحي أن يكون أشد الناس رغبة في الجهاد ونجدة في المضايق وغيرة على الإسلام وأهله ولا يولي فيها مَنْ همّته ملء بطنه والاتكاء على أريكته.

❑ وأما الأمر الثالث فقد اختل أيضًا؛ لأن المنتصبين للانتصاف بين

الناس هم العُمّال في البلدان وخُدّامهم وهم المشتغلون بظلم الناس، فكيف يزيل الظلم من يفعله؟ ومن ذهب يشتكي سبقوه إلى الباب فزادوا عليه، فلا يقدر أحد أن يشتكي. فليتق سيدنا دعوة المظلوم فليس بينها وبين اللَّه حجاب، وليجتهد في العدل فإنه قوام الملك وصلاح الدين والدنيا.

* قال اللَّه تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ** ﴾، وقال تعالى: ﴿ **وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ** ﴾، ثم ذكر المنصورين وشرائط النصر فقال: ﴿ **الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ** ﴾ فضمن تعالى للملوك النصر وشرط عليهم هذه الأمور الأربعة، فمتى اختل عليهم أمر الرعية وتسلّط عليهم من يُفسد عليهم الدولة علموا أن ذلك من إخلالهم بهذه الأمور، فكان عليهم الرجوع إلى اللَّه تعالى وتفقّد ما أمرهم به ورعاية ما استرعاهم إياه، وقد اتفقت حكماء العرب والعجم على أن الجور لا يثبت معه المُلك ولا يستقيم وأن العدل يستقيم معه المُلك ولو مع الكفر، وقد عاش الملوك من الكفرة المئين من السنين في الملك المنتظم والكلمة المسموعة والراحة من كل منغص لما كانوا يتحافظون عليه من العدل في الرعية استصلاحًا لدنياهم فكيف بمن يرجو صلاح الدنيا والآخرة...

● **وقال ﷺ: «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته»**[1].

● وقال ﷺ: **«ما من وال يلي ولاية إلا جاء يوم القيامة ويده مغلولتان، فإما عدل يفكّه وإما جور يُوبقه»**. وعن علي بن أبي طالب كرّم اللَّه وجهه قال: رأيت عمر على قتب يعدو به بعيره على الأبطح فقلت: يا أمير المؤمنين

(١) رواه أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي عن ابن عمر.

أين تسير؟ قال: بعيرٌ شرد من إبل الصدقة أطلبه. فقلت: أذللت الخلفاء من بعدك. فقال: لا تلمني، والذي بعث محمدًا بالحق عليه السلام لو أن عنقًا[1] ذهبت بشاطئ الفرات لأُخذ بها عمر يوم القيامة، ألا إنه لا حرمة لوالٍ ضيّع المسلمين، وقد رأى ﷺ شيخًا يهوديًّا يسأل على الأبواب فقال عمر ﷺ: ما أنصفناك، أخذنا منك الجزية ما دمت شابًّا ثم ضيّعناك اليوم، وأمر أن يُجرى عليه قوته من بيت المال.

وليعلم سيدنا أن أول العدل أن يعدل في نفسه فلا يأخذ لنفسه من المال إلا بحق، وليسأل العلماء عما يأخذ وما يُعطي وما يأتي وما يذر، وقد كان بنو إسرائيل يكون فيهم الأمير على يد نبي، فالنبي يأمر والأمير ينفذ لا غير، ولما كانت هذه الأمة المشرّفة انقطعت النبوءة بنبينا خاتم النبيين صلى اللَّه عليه وآله وسلم وعلى إخوانه النبيين، فلم يبق إلا العلماء يُقتدى بهم... فكان حقًّا على خلفاء هذه الملة أن يتبعوا العلماء ويتصرّفوا على أيديهم أخذًا وعطاء. وقد تُوفي النبي ﷺ واستخلف أبو بكر ﷺ، وكان قبل ذلك يبيع ويشتري بالسوق لعياله، فلما بُويع أخذ متاعه إلى السوق كعادته حتى ردّه علماء الصحابة وقالوا له: إنك في شغل بأمر الخلافة عن السوق، وفرضوا له ما يكفي عياله وجعلوا المال على يد أمين، وكان هو وغيره فيه سواء يأخذ منه بما اقتضته الشريعة لنفسه ولغيره. وهكذا سيرة الخلفاء الراشدين من بعده. فعلى سيدنا أن يقتدي بهؤلاء الفضلاء، ولا يقتدي بأهل الأهواء».

وكان الخليفة مولانا إسماعيل المذكور يثني عليه خيرًا. ومما يُحكى عنه في ذلك أنه كان يقول: علماء الوقت على أربعة أقسام: قسم لا يخاف إلا من اللَّه ولا يخاف منا ـ يعني نفسه ـ، وقسم يخاف من اللَّه ومنا، وقسم

(١) العناق: أنثى المعز.

يخاف منا ولا يخاف من اللَّه، وقسم لا يخاف من اللَّه ولا منا» ويمثل للقسم الأول باليوسي.

وقد فاز اليوسي بدينه فلم يتحمّل بشيء من غمزات المسلمين إلا ما سعى لهم في المصالح وارتكاب المخاطرة في إرشاد السلطان إلى ما هو واجب عليه بأشد من الخطاب المتقدم في الرسالة المنقولة مشافهة حيث سعى للمسلمين في المصالح، ونصح الخليفة المذكور غير مرّة، وقد راجعه برسالة أخرى أطول من هذه جوابًا عن مانعته به بطانة السلطان الذين يلونه ويقربون منه، واجتمع معه وشافهه، وقضاياه معه كثيرة[1].

*** طالوت المعافري الفقيه المالكي والحكم بن هشام:**

لما مضت الألسنة تتحدّث عن خروج الأمير الحكم بن هشام للصيد واصطحابه الندماء واستماعه للغناء وقراءته للكتب الفلسفية وزاد الأمر حتى تحدث المرجفون عن مجالس الخمر والكأس وألحان الولوع والصبابة، وحديث الجواري والغلمان وثار الفقهاء وأهل قرطبة على الأمير واستطاع الأمير إخماد ثورتهم وصلب ثلاثمائة من رؤسائهم، وذاق الفقهاء من الهول والشدة ما تركهم جزر السيوف، واختفى الفقيه المالكي طالوت بن عبدالغفار المعافري لدى بعض معارفه من أهل الكتاب حتى اهتدى الحكم إلى مكانه، واستشعر الحكم الندم على إفراطه في الانتقام، وما إن وقعت عينه على طالوت حتى أجلسه إلى كرسي بجواره وقال له في عتاب مهذب: «يا طالوت، أخبرني لو أن أباك أو ابنك مالك هذا القصر أكان يزيد في البر والإكرام على ما كنت أفعله بك؟

هل قدمت عليّ قط لحاجة في نفسك أو لغيرك إلاّ سارعت إلى

(١) «نشر المثاني» (٣/ ٢٥ ـ ٤٩).

إسعافك؟ ألم أعدك في علّتك مرات؟ ألم تتوفّ زوجتك فقصدت إلى بابك ومشيت في جنازتها راجلاً من الربض ثم انصرفت معك راجلاً حتى أدخلتك منزلك، فماذا بلغ منك، وهذا لي عندك، إن لم ترض إلا بسفك دمي وهتك ستري وإباحة حرمتي!

فأجاب طالوت في اعتداد: «ما أجد لنفسي في هذا الوقت مقالاً خيراً لي من الصدق، أبغضتك للّه، فلم ينفعك عندي كل ما صنعته لأجلي».

رحمك اللّه يا طالوت.

* * *

obeikandl.com

obeikandl.com

المسك الأذفر
في
تاريخ أسود الأزهر

المسك الأذفر في تاريخ أُسود الأزهر

*** شيخ الإسلام ابن دقيق العيد والملك المنصور حسام الدين لاجين سلطان مصر ونائبه الأمير منكوتمر:**

ابن دقيق هو ابن دقيق في سمو العلماء الربانيين وجرأتهم في الحق، وتعددت في ذلك مواقفه العظيمة.

عرض عليه منصب قاضي القضاة فاعتذر عنه أبيًّا، ولكن الإلحاح المتزايد قد اضطره إلى القبول بعد أن اشترط على ذوي الأمر شروطًا تحفظ للقضاء كلمته النافذة وسطوته الغالبة دون تعويق.

تبوأ الإمام الورع مكانه القضائي فرأى بثاقب رأيه أن أمراء المماليك يبذلون وساطاتهم المتوالية الملحّة لدى القضاة، فأرسل منشورًا عامًا من تأليفه وبتوقيعه يدعو جميع القضاة إلى التزام الشرع، واطراح ما يؤثر على تنفيذه من وساطات ومحسوبيات، وشدّد النكير على من تضعف نفسه أمام شهوات الحكام وخوّف بعذاب اللَّه والآخرة.

❑ قال ـ رحمه اللَّه ـ: «﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ**﴾ [التحريم: ٦].

هذه المكاتبة لمن وفّقه اللَّه لقبول النصيحة، وآتاه لما يقرّبه به قصدًا صالحًا ودنيا صحيحة، أصدرنا إليه بعد حمد اللَّه الذي يعلم خائنة الأعين وما تُخفي الصدور، ويمهل حتى يلتبس الإمهال بالإهمال على المغرور، تذكرة بأمر ربك، فإن يومًا عند ربك كألف سنة مما تعدون.

فنحذره صفقة من باع الآخرة بالدنيا، فما أحد سواه بمغبون، عسى اللَّه أن يرشده بهذا التذكار وينفعه، وتأخذ هذه النصائح بحجزته عن النار، فإني أخاف أن يتردى فيها فيجرّ من ولاّه والعياذ باللَّه معه، والمقتضى لإرسالها ما لمحناه من الغفلة المستحكمة على القلوب، ومن تقاعد الهمم عما يجب للرب على المربوب، ولا سيما القضاة الذين يحملون عبء الأمانة على كواهل ضعيفة، وظهروا بصور كبار وهي نحيفة، واللَّه إن الأمر لعظيم وإن الخطب لجسيم، ولا أرى مع ذلك أمنًا ولا قرارًا ولا راحة، فاتق اللَّه الذي يراك حيث تقوم، واقصر أملك عليه فالمحروم من أمله غير مرحوم، وما أنا وأنتم أيها النفر إلا كما قال حبيب العجمي وقد قال له قائل: ليتنا لم نُخلق فقال: (إذا وقعتم فاحتالوا).

كان الملك المنصور حسان الدين لاجين سلطان مصر سنة ٧٩٧ وقد أعطى مملوكه الأمير منكوتمر سلطة واسعة، إذ جعله نائب السلطنة، وأخذ يرشحه للقيام بالأمر من بعده، فأخذ الأمير ينكل بأعدائه، ويبعث الرهبة في النفوس والفزع في القلوب، وامتلأت الصدور حفيظة عليه وضيقًا به ومقتًا له، وكانت له رغبة في المال تتكاثر في نفسه بتكاثر ما يغصب، ولا يعرف القناعة.

وحبه الأعمى للمال دفعه ذات مرة إلى مواجهة ابن دقيق العيد.

وخلاصة القصة: أن تاجرًا كبيرًا من التجار مات وترك وراءه ثروة هائلة، فرأى منكوتمر أن يدّعي أن له أخًا سمّاه وعناه، وتقدّم به إلى القاضي ليأخذ الميراث، فإذا تمّ ذلك فإن الأمير يستطيع أن يستولى عليه من الأخ المزعوم لقاء هبة محدودة، ولكن مواجهة ابن دقيق بذلك ليست من السهولة الهينة في اعتقاد الأمير، فرأى أن يحتال لذلك، واختار أحد كبار خاصة الأمير «كرت» ووفده إلى قاضي القضاة فاستأذن مستخذيًا وسلّم، فقام له القاضي نصف قومة وردّ عليه السلام وأجلسه، فأخذ يتلطّف في الحديث

متوسلاً إلى إثبات أخوة التاجر بشهادة الأمير «منكوتمر» نائب السلطنة.

ولكن ابن دقيق العيد ـ نضّر اللَّه وجهه ـ ينظر إلى الأمير «كرت» مستخفًّا، وهو يقول: وماذا ينبني على شهادة منكوتمر؟

فيحمر وجه الرسول وهو يقول: هو عندنا وعندكم عدل يا مولاي!

فيصيح الشيخ: سبحان اللَّه، سبحان اللَّه ثم ينشد:

يقولون هذا عندنـــا غير جائـــز ومن أنتمو حتى يكون لكم عندُ

وكرر البيت ثلاث مرات، ثم قال: «واللَّه متى لم تقم عندي بينة شرعية تثبت أُخوّة الرجل بغير شهادة منكوتمر فلن أثبتها بحال».

❑ وراجع الأمير كرت نفسه، فثار عليه ضميره، وصاح من فوره في مجلس الشيخ: لا إله إلا اللَّه، هذا هو الإسلام!!

❑ مضت أيام وجاء لابن دقيق العيد من يُخبره أن الأمير منكوتمر يريد الاجتماع به، فصاح في وجهه: قل له إن طاعتك ليست واجبة عليّ. ثم التفت إلى مَن حوله من القضاة، وقال: أشهدكم أني عزلت نفسي باسم اللَّه، وقولوا له يولّ غيري.

❑ قال المقريزي في السلوك: وعاد الشيخ إلى داره وأغلق بابه وبعث نقباءه في مصر إلى نواب القضاة يمنعهم من الحكم وتوثيق الأنكحة فقبلوا طائعين.

وقامت الضجة في البلاد، فقد عزل شيخ العلماء وقاضي القضاة نفسه من مباشرة أمور الناس، وأرسل إلى نوابه فامتنعوا عن مجالس القضاة وعقد توثيق الزواج، ووصلت الضجة إلى الملك المنصور فهاج واضطرب وجعل يعنّف منكوتمر على نزقه وتسرّعه، ثم أرسل إلى ابن دقيق يستدعيه، فاعتذر، ولم ييأس السلطان، فواصل السعي وأرسل طوائف العلماء الوجهاء إلى الشيخ يستعطفونه ويرجونه في مقابلة السلطان وله أن يتمسّك برأيه كما يشاء.

وبعد لأي ذهب الإمام الورع الأشم، فقابل الملك المنصور، فتلقاه بحفاوة، وعزم عليه أن يجلس معه على كرسي واحد، فبسط الشيخ منديله، وكان خرقة من الكتان. فوق الحرير الموشى بالذهب على الكرسي، ثم جلس في اعتداد، فجعل السلطان يتلطف إليه ويتذلل، ويرجوه أن يعود إلى منصبه القضائي ويحكم بما يشاء، فقبل بعد حجاج. وانتهز السلطان فرصة قبوله فقال: يا سيدي، هذا ولدك منكوتمر فادع له اللَّه!!

فنظر ابن دقيق إلى منكوتمر ثم قال: منكوتمر لا يصلح، لن يجئ منه شيء. ثم قام لوجهه، وترك منديله على الكرسي، فتناول السلطان خرقته البالية، وأخذ يمسح بها وجهه، ثم تزاحم عليها الأمراء.

قال الراوي: فمن رأى تهافت السلطان على منديل الشيخ وتزاحم الأمراء على خرقته البالية، رأى جلال العلم وعظمة العدل وروعة الإيمان.

*** شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وقضاة المذاهب وقانصوه الغوري سلطان مصر:**

علماء لا يخشون في اللَّه لومة لائم، يجبهون السلطان في مجلسه بما يردع أهواءه، فتثور ثائرته، ويعلن نقمته ثم يخرجون من مجلسه وقد أخلصوا ضمائرهم للَّه صادقين.

لقد نمى إلى «صاحب الحجاب»[1] أن رجلاً من الناس يأتي إلى بيت صديقه في غيبته وأنه على صلة منكرة بزوجته، فأخذ الحاجب للأمر أهبته وراقب المنزل حتى داهم الصديق مع معشوقته، وما زال بهما ضربًا وتبريحًا حتى أقرّا بالفاحشة، وإذ ذاك حُملا معًا على حمارين وطيف بهما في ملأ من الصبية والرعاع لتعلن فضيحتهما على الناس، جريًا على المألوف من

(١) يقوم بمهمة مدير الأمن.

تقاليد هذا العصر ثم فُرضت عليهما غرامة فادحة قاما بأدائها في أسف نادم وخزي شنيع.

وكان من الميسور أن ينتهي الموقف دون أن يعقب صداه في دائرة السلطان! ولكن بعض الذين يحبون أن تشيع أصداء الفاحشة في كل مجلس! حتى في مجلس الغوري نفسه قد نقل الحادث إلى الغوري نفسه، ولكن الناقل المغرض أردف ذلك بأنه يأمل أن يصدر السلطان أمره برجم المذنبين فيكون ممن أحيا شريعة الإسلام من المماليك! وقد راقت الفكرة لدى الغوري، فحوّل المسألة إلى القضاء، وطلب أن يصدر قرار الرجم سريعًا لتقوم به الدولة على ملأ مشهود يحضره السلطان.

وقد طار النبأ إلى الرجل المسكين، فأشار عليه بعض ناصيحه أن يعدل عن إقراره، لأنه اعترف بالزنا تحت سياط الحاكم، والرجوع عن الإقرار حتى ولو لم يكن مع الإكراه، بل لدى الاختيار الكامل يمنع الحد كما أجمع عليه العلماء ولهم بصدد ذلك نصوص وأقيسة ووقائع لا تقبل التأويل.

فرجع الرجل عن إقراره، وكتب صاحبه فتوى طاف بها على العلماء بهذا الشأن فأجابوا جميعًا بتوقيعاتهم، وأعلنوا أن الرجوع عن الإقرار يسقط حدّ الزنا دون نزاع.

وارتكب الغوري الشطط، ودعا القضاة والعلماء لمناقشة الموضوع في مجلس خطير تصدّره السلطان!! واكتنفته الأسنة والحراب.

❑ كان العلماء على بيّنة مما يحاك، فأجمعوا أمرهم على أن يقولوا كلمة الحق دون مبالاة، وكان شيخهم زكريا الأنصاري عضدهم في حومة الجدال، وثقوا في همته، واطمأنوا إلى مؤازرته.

والحق أن رأي شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في هذه القضية مما يصعب على الغوري أن يهجنه ببعض التحامل أو الادعاء.

لقد ادّخر الحق لخذلان الغوري سهامًا صائبة، وقد فتح لها صدره في غطرسة كاذبة حين دعا العلماء إلى النقاش.

وشاء السلطان أن يوجه كلامه للشيخ زكريا الأنصاري بادئ ذي بدء بعد أن نظر في غضب إلى من حوله من العلماء، فصاح في غضب: كيف يا شيخ زكريا يضبط رجل في منزل صاحبه مع عشيقته ويقرّ بالجريمة ثم يتراجع فتقرون أنتم بالرجوع؟!

فسكت زكريا الأنصاري قليلاً، وقال أحد تلاميذة من القضاة: «للمعترف بالزنا أن يرجع عن اعترافه وقد كان الرسول ﷺ يراجع المعترفين فيقول لأحدهم: لعلك كذا ولعلك كذا، فيفسح له السبيل».

فاحمر وجه الغوري وتوقدت عيناه من الغيظ وصرخ يقول: أنا ولي الأمر، لي الحق في إصدار الحكم بالرجم، وليس لكم أن تقفوا أمامي باسم الدين.

فانبرى قاضٍ متحمس يقول: نعم لك الحق أن تصدر الحكم إذا كان متفقًا مع الشرع الكريم، فإذا أصررت على رجم المتهمين فأنت مذنب وعليك ديتهما. وارتج المجلس الحاشد إثر هذه العبارة ارتجاجًا عنيفًا فأظهر بعض أمراء المماليك كلمات نابية منكرة، وتطوّر أحمقهم فسحب العالم من ثيابه وأجبره على الخروج، أما السلطان فقد وقف متغيظًا يضرب الأرض بقدمه، ويلوّح بسيفه متهددًا متوعدًا، وقد ندت منه عبارات ما كانت تصدر من شيخ محنّك كبير، ثم التفت إلى الشيخ زكريا وصاح: وأنت يا شيخ الإسلام ما تقول؟ فرد الشيخ زكريا ـ وكان قد جاوز التسعين، لكنه احتفظ بقوة الأداء، وارتفاع الصوت، وكأن الحق أعاد إليه شباب حنجرته، فقال: إن الرجوع بعد الاعتراف يُسقط الحق، وجمهور الأئمة على ذلك، وفي مقدمتهم صاحب

المذهب ﷺ فأظهر السلطان استهزاءه وصاح متهكمًا: هل هذا ما ترتضيه ذمتك يا شيخ الإسلام؟ فردّ الشيخ زكريا: ليس هذا ما ترتضيه ذمتي وحدي، ولكنه ما ارتضته ذمة ساكن مصر الإمام الشافعي! صاحب المذهب، وذمته الشريفة لا تقبل التجريح بحال! فزاد غضب الغوري وردّ متعجّلاً: أنت شيخ قد كبرت وضعف عقلك، أما أنتم أيها القضاة فلا أحب أن أراكم بعد الآن، وقد عزلتكم جميعًا عن القضاء!. وخرج السلطان مزبدًا سابًّا لاغيًا، فانفض المجلس أسوأ انفضاض!! ثم هتف الغوري ببعض أعوانه فأصدر أمره بمصادرة أموال البعض، ونفي البعض الآخر إلى الواحات، وضرب نائب مذهب الشافعي الشيخ الزنكلوني مع أولاده بالعصا، حتى كادوا يموتون؛ لأنه في اعتقاد السلطان قد هيّأ للمتهم سبيل الرجوع عن الاعتراف، وبذلك أمكن للقضاء معارضته على رءوس الأشهاد. أما المتهمان فقد صدر الأمر بشنقهما علنًا وتعليق جثتيهما يومين كاملين، ليرى الناس في مصر قلة حيلة القضاة، وهل استطاعوا أن ينتصروا على السلطان؟!

* الشيخ علي الصعيدي وعلي بك الكبير:

كان الشيخ علي الصعيدي ذا مهابة توجب على علي بك الكبير أن يقبّل يده، وكان الشيخ يمنع شرب الدخان ويفتي بتحريمه، فصار علي بك يحرص على أن يُخفي أدوات التدخين إذا علم بمجيئه خشية من غضبه، وكان الناس يلجأون إليه إذا مسّهم الضرّ، فيسجّل شكاواهم في صحيفة خاصة، ويتحدث مع الحاكم في كل شكوى على حدة، ولا يُلقي بالاً لتضايقه البارز في قطوب وجهه، بل كان يصيح في وجهه قائلاً: «لا تأسف، فالدنيا فانية، وسيسألنا اللّه عن تأخرنا في نصحك إن لم نفعل»، ثم يمسك بيده قائلاً: «أنا

(١) انظر «سيرة عمر مكرم» لمحمد فريد أبو حديد ـ و«تاريخ الجبرتي».

خائف على هذه الكف من نار جهنم يوم الحساب»!.

وقد لاحظ تلكؤًا في إجابة بعض مطالبه فخرج غاضبًا، ونفر الناس وراءه وارتبك الأمير فحاول اللحاق به معتذرًا، فأصرّ الشيخ على ألا يعود وأخذ يتلو قول اللَّه تعالى: ﴿**وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ**﴾ [هود: ١١٣].

*** الشيخ الدردير ـ رحمه اللَّه ـ:**

من كبار علماء الأزهر في أيام دولة الخلافة العثمانية وله صولات وجولات في مجابهة الظلم والطغيان سجلها له الجبرتي في تاريخه:

ولعلّ أهمها موقفه من الأمير يوسف الكبير حين منع الأوقاف الخيرية عن طلبة العلم من المغاربة، فرفعوا الشكوى إلى القاضي فحكم لهم بما يستحقون، وكبرُ على الأمير أن يُذعن، فكتب الشيخ الدردير يطالبه بالإذعان، فطغى وبغى ورفض الطلب محتقرًا مَن حمله فكان ما تحدّث به الجبرتي حين قال: «ووصل الخبر إلى الشيخ الدردير وأهل الجامع، فاجتمعوا في صبحها، وأبطلوا الدروس والأذان وأقفلوا أبواب الجامع وجلس المشايخ بالقبلة القديمة، وطلع الصغار على المنارات يكثرون الصياح والدعاء على الأمراء».

وكانت وقفة عصيبة رجع فيها الحق إلى أصحابه على أيدي علماء الدين وعلى رأسهم الشيخ الدردير.

*** الشيخ سليمان المنصوري: لا يُسلَّم للإمام في فعل يُخالف الشرع الكريم:**

أرسل السلطان التركي سنة ١١٤٨ أمرًا خاصًا بإلغاء بعض الأوقاف الخيرية، مطالبًا بوجوب نقلها إلى دائرة الوالي، ليضيفها بالتالي إلى ما يُرسل إلى الأستانة من الأموال، وانعقد مجلس الديوان، فقرأ القاضي العثماني

منشور الخلافة، ثم عقّب بقوله: «أمر السلطان لا يُخالف وتجب طاعته بنص الشرع الشريف»، ولكن الشيخ سليمان المنصوري ـ أحد أعضاء المجلس من علماء الأزهر ـ يقف فيقول في صراحه:

«يا شيخ الإسلام، هذه المرتبات كانت من فعل نائب السلطان، وفعْل النائب كفعْل السلطان، وهذا شيء جرت به العادة في مدة الملوك المتقدمين، وتداوله الناس ورتبوه على خيرات ومساجد وأسبلة، فلا يجوز إبطال ذلك، وإذا بطل بطلت الخيرات وتعطلت الشعائر المرصد لها ذلك، فلا يجوز لأحد يؤمن باللَّه ورسوله أن يُبطله، وإنْ أمر ولي الأمر بإبطاله لا يسلم له ذلك ويُخالف أمره؛ لأن ذلك مخالفة للشرع، ولا يسلم للإمام في فعل يخالف الشرع الكريم».

❑ يقول الأستاذ محمد فريد أبو حديد تعليقًا على هذه الحادثة الجريئة: وقد كانت وقفة الشيخ الجليل سببًا في عدول الحكومة عمّا كانت عازمة عليه، ولا يسع الإنسان إلا الإعجاب بمثل هذه الدقة في القول، وهذا الاتزان في المنطق، وهذه الجرأة في الحق[1].

* عبدالرحمن الجبرتي المؤرخ الذي يصدع بالحق:

عاش الجبرتي أيام حكم محمد علي الحالك السواد، اغتال وسلب وذبح وأرهب، أحال الحياة في عيني صاحب الحق ظلامًا دامسًا تتخلله العقارب والهوام، وتكتنفه المخاطر والحتوف.

لقد تحدّث الجبرتي في الجزء الأول والثاني من تاريخه عن عهد المماليك، فذكر بدقة ما لمسه من أساليب المشاحنة والمنافسة بين الرؤساء والأتباع، وألمّ إلمامًا مسهبًا بدسائس الأمراء والسناجق، وتكالبهم على المال

(١) انظر «سيرة عمر مكرم» لمحمد فريد أبو حديد.

والجاه، وفصّل مصارعهم الرهيبة، وما جلبوه على مصر من محن ونكبات، ووالى طعناته الدامية إلى محمد جركس، ومراد، وعلي الكبير، فبيّن كيف كان أتباعهم يأخذون ما يحبون من الباعة دون ثمن، فإذا امتنع أحد التجّار قتلوه ونهبوا متجره، وشرح كيف كانوا يخطفون النساء والغلمان، ويدخلون منازل الناس ثم لا ينصرفون حتى ينالوا الثياب والأغلال والأموال، وكيف تجرّأ هؤلاء الأوغاد بتحريض أمرائهم على نهب مصوغات الذهب والفضة من الصاغة، وغصب نفائس الحليّ من صدور النساء في الحمامات، بعد التهجم عليهن هجومًا آثما ينكره الإسلام وتأباه الأخلاق.

ما حاد الجبرتي عن الصدق في تاريخه ولم يداهن فيه دولة بنفاق، أو مدح أو ذم مباين للأخلاق، وتعذّر عليه أن يجد متنفَّسًا لقلمه في أمد تتحكم به الفردية الطاغية تحكمًا قاهرًا، ولو أغمض عينيه لخان رسالته وهاجت عليه نوازعه بالتأنيب والتقريع، وصمم على أن يجتاز طريقه الوعر مهما امتلأ بالأشواك والصخور!! ومهما تعرّض إلى مهاوٍ سحيقة يكتنفها الويل والثبور!!

وحين تكلم عن محمد علي وكان حاكمًا على مصر لم يغفل الحديث عن اشتعال الغلاء اشتعالاً كاد يُسلم الشعب إلى مجاعة دهياء، وكان أليمًا أن يغدر الباشا بأولياء نعمته فيقلب ظهر المجن للسيد عمر مكرم وطائفة من أفاضل العلماء والأعيان، وقد جعل من مصادرة الأموال سيلاً ينحدر دافقًا إلى خزائنه، مما ضيّق الخناق على أصحاب المتاجر والمصانع فأخذوا يتنفّسون في جو خانق كريه وجنود الباشا المسلحون يجددون مآسي الفرنسيين، فينتهكون الحرمات ويتباهون بالمعاصي، ويعبثون بالمتاجر والأسواق، بل إن نجل الباشا إبراهيم يقتدي بأبيه فيصب غضبه الظالم على الرعية صبًّا رهيبًا سجّله الجبرتي حين قال:-

«ثم سافر إبراهيم راجعًا إلى الصعيد، ليتم ما بقي عليه لأهله من العذاب الشديد، فقد فعل بهم فعل التتار، عندما جالوا بالأقطار، وأذلّ أعزة أهلها، وليس ذلك ببعيد على شاب جاهل، سنّه دون العشرين عامًا، وحضر من بلده ولم ير غير ما هو فيه، لم يؤدبه مؤدب، ولا يعرف شريعة، ولا مأمورات ولا منهيّات».

إنها الجرأة الصادقة تدفع الرجل إلى تأنيب القساة الطغاة، ولو تضافرت الأقلام على إنصاف الحق، ما وجد طاغية يتبجح بالمظالم ويخوض في الشهوات دون أن يسمع غير الإطراء الكاذب، والرياء المقيت، وقد كان الجبرتي جريئًا، فلم يكتف بتسطير المظالم دون تعقيب، بل رأى من حق التاريخ عليه أن يشفع مخازي الآثمين بتنديد فاضح يذكى الحفاظ ويلهب الصدور، في وقت وُجد به أناس يجعلون من هذه المثالب محاسن رائعة، وجلائل حافلة تتعلق بها الآمال، وخيال الباطل فسيح مديد.

ذاع نقد الجبرتي، وتناقل الناس ما سطّره عن محمد علي وإبراهيم، ثم عن أشياعهما من الأصهار المتجبرين، كمحمد الدفتردار، وسليمان أغا السلحدار، وكلاهما كان طاغوتًا رهيبًا لا يذر من شيء يأتي عليه، بل طالما استمد من سلطان الوالي رهبة قاتلة، تذل النفوس وتُلجم الأفواه، فما الذي يكافأ به الجبرتي إزاء صراحته في عالم تهون لديه الأرواح الإنسانية هوانًا يلحقها بالحشرات والهوام؟

إن النتيجة الرهيبة متوقعة محتومة، فلا يعقل أن تنكمش الأحقاد المتجبرة عن فريسة عزلاء لا تفزع بقوة أو ترهب بنفوذ.

ولا ريب أن المؤرخ كان يعرف تمام المعرفة في أي طريق يسير! أو إلى أي مهوى ينحدر! وهنا موطن الأسوة ومجال العبرة! هنا مكمن العظمة في أفذاذ أماثل، يقدّمون أرواحهم قربانًا للعدالة والإنصاف، وينصبون إقدامهم

مثلاً حيًّا للبطولة والفداء! ولو لم تكن للجبرتي هذه الروح السامية الرفيعة لعاش كالآلاف من الأفراد يجامل الطغيان ويتملّق العدوان، ويقضي حياة ذليلة ضارعة تنتهي به إلى موت آسف لهيف، ويمرّ مماته الهيّن مرورًا ساكنًا شاحبًا، فما بكت عليه أرض وما تفتّحت لاستقباله سماء! أما كيف تمّت المأساة فقد اختلف فيها الكُتّاب، فهناك روايتان متباعدتان:ـ

❑ رواية تقول: إن حكم الإعدام نُفّذ في المؤرخ بعينه عن طريق الاغتيال في طريق موحش بهيم، بتحريض من محمد علي وتنفيذ سليمان أغا السلحدار.

❑ ورواية تقول: إن الاغتيال قد وُجِّه إلى خليل الجبرتي نجل المؤرخ، فتفجّع والده عليه، وكفّ ما بقي من بصره حتى لحق بولده بعد أيام.

والرواية الأولى أقرب الروايتين إلى المنطق.

وأصبح الجبرتي مثلاً يُحتذى، وذكرى تتعطّر بها الأجيال والعاقبة للمتقين[1].

* الشيخ عبدالحميد الجزائري والمندوب السامي الفرنسي:

استدعى المندوب السامي الفرنسي ـ في سورية ـ الشيخ عبدالحميد الجزائري، وقال له: إما أن تُقلع عن تلقين تلاميذك هذه الأفكار وإلا أرسلتُ جنودًا لإغلاق المسجد الذي تنفثُ فيه هذه السموم ضدَّنا، وإخمادِ أصواتك المنكَرة. فأجاب الشيخ عبدالحميد: أيُّها المسيُو الحاكم، إنك لا تستطيع ذلك. واستشاط المسيو غضبًا، وقال: كيف لا أستطيع؟ قال الشيخ: إذا كنتُ في عرسٍ علّمتُ المحتفلين، وإذا كنتُ في مأتمٍ وعظتُ المُعزِّين، وإن جلستُ في

(١) انظر «علماء في وجه الطغيان» للأستاذ الدكتور محمد رجب البيومي ص(٧٦ ـ ٩٧) ـ هدية مجلة الأزهر.

قطار علَّمتُ المسافرين، وإن دخلتُ السجن أرشدتُ المسجونين، وإن قتلتموني ألهبتُ مشاعِر المواطنين، وخيرٌ لك أيها المسيو ألا تتعرض للأمة في دينها ولغتها[١].

*** أحد علماءِ الأزهر والخديوي إسماعيل: «منك يا إسماعيل، لا منَّا»:**

لما وقعت الحرب بين مصر والحبشة، وتوالتِ الهزائم على مصر ـ لوقوع الخلاف بين قُوَّاد جيوشها ـ ضاق صدر الخديوي لذلك، فركب يومًا مع شريف باشا، وهو مُحرج، فأراد أن يفرِّج عن نفسه، فقال: لشريف باشا: ماذا تصنع حينما تلمُّ بك مُلمَّة تريد أن تدفعها؟ فقال: يا أفندنيا، إن اللَّه عوَّدني إذا حاق بي شيءٌ من هذا أن ألجأ إلى «صحيح البخاري»، يقرؤه لي علماءٌ أطهارُ الأنفاس، فيفرج اللَّه عني. قال: فكلَّم شيخ الأزهر، وكان الشيخ العروسي، فجمع له من صلحاء العلماء جمعًا، أخذوا يتلون في البخاري أمام القبلة القديمة في الأزهر. قال: ومع ذلك، ظلَّت أخبار الهزائم تتوالى، فذهب الخديوي ومعه شريف باشا إلى العلماء، وقال لهم محنقًا: إما أن هذا الذي تقرءونه ليس بـ «صحيح البخاري»، أو أنكم لستم العلماء الذين نعهدهم من رجال السلف الصالح؛ فإن اللَّه لم يدفع بكم ولا بتلاوتكم شيئًا. فَوَجَم العلماء لذلك. وابتدره شيخٌ من آخر الصفِّ يقول له: منك يا إسماعيل، فإنا روينا عن النبي ﷺ، أنه قال: **«لَتَأمُرُنَّ بالمعروف ولَتنهونَّ عن المنكر، أو لَيُسلِّطنَّ اللَّه عليكم شرارَكم، فيدعو خيارُكم، فلا يُستجاب لهم»**[٢].

وانصرف الخديوي ومعه شريف باشا، ولم يَنبِسَا بكلمة. وأخذ العلماء

(١) «تربية الأولاد في الإسلام» لعبداللَّه ناصح علوان.

(٢) رواه البزار والطبراني في «الأوسط».

يلومون القائل ويؤنِّبونه. فبينما هم كذلك إذا بشريف باشا قد عاد يسأل: أين الشيخ القائل للخديوي ما قال؟ فقال: أنا. فأخذه وقام، وانقلب العلماء بعد أن كانوا يَلُومون الشيخ يُودِّعونه وداعَ من لا يأملون أن يرجع. وسار شريف باشا بالشيخ إلى أن دخلا على الخديوي في قصره، فإذا به قاعد في البهو وأمامه كرسي، أجلس عليه الشيخ وقال: أعد يا أستاذ ما قلته لي في الأزهر. فأعاد الشيخ كلمته وردَّد الحديث وشرحه، فقال له الخديوي: وماذا صنعنا حتى ينزل بنا هذا البلاء؟ قال له: يا أفندينا، أليست المحاكم المختلطة قد فتحت بقانون يُبيح الربا؟! أليس الزنا برخصة؟! أليس الخمر مباحًا؟! وعدّد له منكرات تجري بلا إنكار، وقال: فكيف تنتظر النصر من السماء؟! فقال الخديوي: وماذا نصنع وقد عاشرنا الأجانب، وهذه مدنيَّتهم؟ قال: إذن، فما ذنب البخاري، وما حيلة العلماء؟! ففكّر الخديوي مليًّا، وأطرق طويلاً، ثم قال: صدقتَ. وأمر، فرتِّبت له في الرزنامجة ثلاثون جنيهًا[1].

* الشيخ محمد أبو الأنوار وحسن باشا الجزائرلي:

يحكي لنا الشيخ الجبرتي «أن حسن باشا الجزائرلي لما قَدِم مصر من قِبَل السلطنة العثمانية وخرج الأمراء المصريون إلى الجهة القبلية واستباح أموالهم، وقبض على نسائهم وأولادهم، وأمر بإنزالهم سوق المزاد وبيعهم زاعمًا أنهم أرقّاء لبيت المال... لمّا فعل ذلك اجتمع الأشياخ، وذهبوا إليه، فكان المخاطب له الشيخ محمد أبو الأنوار قائلاً له: «أنت أتيت إلى هذه البلدة، وأرسلك السلطان إلى إقامة العدل، ورفع الظلم ـ كما تقول ـ أو لبيْع الأحرار وأمهات الأولاد، وهتك الحريم؟!!».

قال: هؤلاء أرقاء لبيت المال!!

---

(١) من كتاب «من أخلاق العلماء».

فقال الشيخ: هذا لا يجوز، ولم يقل به أحد!!

فاستشاط الوالي غيظًا شديدًا، وطلب كاتب ديوانه، وقال له: اكتب أسماء هؤلاء ـ يعني الشيوخ ـ وأخبر السلطان بمعارضتهم لأوامره.

فقال له السيد محمود البنوفري: اكتب ما تُريد.. بل نحن نكتب أسماءنا بخطنا!! فأفحم الوالي وانكفّ عن إتمام قصده.

وتتبّع الوالي أموال الأمراء وودائعهم، وكان إبراهيم بك الكبير قد أودع عند الشيخ أبي الأنوار وديعة، فأرسل الوالي يطلبها.. فامتنع عن دفعها قائلاً له: إن صاحبها لم يمت، وقد كتبت على نفسي وثيقة فلا أسلم ذلك ما دام صاحبها على قيد الحياة!!

فاشتد غيظ الباشا منه، وقصد البطش به، فحماه اللَّه منه ببركة الانتصار للحق، فكان الباشا يقول:

«لم أر في جميع الممالك التي وليتها من اجترأ على مخالفتي مثل هذا الرجل؛ فإنه أحرق قلبي»[1].

*** الشيخ العدوي أمام السلطان: «ذَكَرَ دينَه ونسيَ دنياه»:**

عندما زار السلطان العثماني عبدالعزيز مصر في عهد إسماعيل باشا كان إسماعيل حَفِيًّا بالزيارة؛ لأنها كانت جزءًا من برنامجه للحصول على لقب خديوي، مع عدَّة امتيازات في نظام الحكم بمصر. وكان من برنامج الزيارة أن يستقبل الخليفة العلماء في السَّراي، ولما كانت للمقابلة السَّنِية تقاليدُ، منها أن يُنحني الداخل إلى الأرض، وغير ذلك من التقاليد السخيفة المنافية لروح الإسلام، فقد كان حتمًا على رجال السراي أن يدرِّبوا العلماء على طريقة المقابلة عدَّة أيام؛ كي لا يُخطئوا في حضرة السلطان. وعندما

(١) «عفوًا يا فضيلة الإمام الأكبر» لمحمد عبداللَّه السمان ص(٦٥ ـ ٦٦).

حان الموعد، دخل السادة العلماء الأجلاء فنسُوا دينهم واشتروا به دنياهم، وانحنوا أمام مخلوق مثلهم تلك الانحناءات، وخرجوا مُوجِّهين وجوهَهم إلى الخليفة، كما أمرهم رجال التشريفات، إلا عالمًا واحدًا هو الشيخ حسن العدوي، ذكَر دينَه ونسي دنياه، واستحضر في قلبه أن لا عزة إلا للَّه، ودخل مرفوعَ الرأس كما ينبغي أن يدخل الرجال الأحرار، وواجه الخليفة بتحية الإسلام: السلام عليكم يا أمير المؤمنين. وابتدره بالنصيحة التي ينبغي أن يتلقى بها العالمُ الحاكمَ، دعاه إلى تقوى اللَّه، والخوف من عذابه، والعدل والرحمة بين رعاياه، فلما انتهى سلَّم، وخرج مرفوع الرأس. وأُسقط في يَد الخديوي ورجال السراي، وظنوا أن الأمر كله قد انقلب عليهم، وأن السلطان لا بدّ غاضبٌ، فضائعةٌ تلك الجهود التي بذلوا، والآمال التي نسجوا. ولكنّ كلمة الحق المؤمنة لا تذهب سُدًى، فلا بدَّ أن تصدع القلوب قوية حارّة، كما نبعت من مكمنها قوية حارّة، وهكذا كان، فقال السلطان: ليس عندكم إلا هذا العالم. وخلَع عليه دون سواه[1].

*** الشيخ العدوي أمام المحكمة: «لم يَعُدْ جديراً بأن يحكمنا»:**

كان الشيخ الأزهري حسن العدوي أحد الذين شاركوا في الثورة العرابية، فلما حلَّت الهزيمة وقبض على عرابي والعرابيين، كان العدوي واحدًا من الذين قُدِّموا للمحاكمة أمام المحكمة التي كانت مؤلَّفة من لفيف من الباشوات، ومن رجال الخديوي. ووقف الشيخ ـ الذي قَارَب سنَّ الثمانين ـ أمام المحكمة، وسأله رئيسها إسماعيل باشا أيوب بصوت غليظ جافٍّ: هل وقَّعتَ باسمك، أو ختمتَ بخاتَمك قرارًا يقضي أن أفندينا المعظَّم سُمُو الخديوي توفيق باشا يستحقُّ العزل؟ وإذا بالشيخ الطاعن في السِّنِّ

(١) «مواقف حاسمة للعلماء في الإسلام»، نقلاً عن «التصوف الإسلامي» لزكي مبارك.

يستعيد حَمِيَّة الشباب وحماستَه، فنظر إلى أيوب باشا نظرةً ثابتةً حادَّة، واتَّكأ بذراعيه على منضدةٍ أمامه، وقال: أيُّهَا الباشا، إنني لم أر الورقة التي تتحدث عنها، ولهذا فلن أجيب على سؤالك عما إذا كنتُ قد وقَّعتُها، ولكنني أقول لك ما يأتي: إنه إذا أحضرتَ لي الآن ورقةً تحتوي على مثل هذا المعنى الذي ذكرتَه، فإنني لن أتأخر عن توقيعها باسمي وأختمُها بخاتمي في حضورك، الآن أيُّها الباشا. ونظر الشيخ إلى أعضاء المحكمة قائلاً: إذا كنتم مسلمين، فهل تستطيعون أن تُنكروا أن توفيق باشا ـ وقد خان بلاده، وذهب إلى الإنجليز وانضم إليهم ـ لم يعد جديرًا بأن يكون حاكمًا لنا. واصفرَّ وجه الباشا رئيس المحكمة، الذي كان يظنُّ أنه يُخيف المحكومين، ولم ينطق بكلمة واحدة يردُّ بها على الرجل المُسنِّ الجريء، وأومأ إلى حُرَّاس المحكمة أن يأخذوه ويَخرَجوا به من قاعة المحكمة، ثم نقلوه إلى قريته، واعتقلوه فيها[1].

*** أحد علماء الأزهر والسلطان: «مَنْ يمدُّ رجلَه لا يمدُّ يدَه»:**

لما قَدِمَ السلطان عبدالعزيز مصر وزار الجامع الأزهر وصحبَه الخديوي إسماعيل، فَلَحَظَ الخديوي على شيخ بالجامع كأنه غيرُ مُهتمٍّ، فهو مسندٌ ظهره، مادٌّ رجله، فأسرع بالسلطان عنه، ثم كلَّف أحد رجاله ـ وقد أراه الشيخَ ـ أن يذهب له بصُرَّة، يريد أن يعرف حاله، فلما جاء الرسولُ ليعطيه قبضَ الشيخُ عنه يده، وقال له: قل لمن أرسلك: إن من يمدُّ رجله لا يمدُّ يده[2].

---

(١) جريدة أخبار اليوم ٨/ ١٩٨١م.

(٢) كتاب: «أخلاق العلماء». والسلطان عبدالعزيز هو ابن السلطان محمود الثاني ابن السلطان سليم الثالث، وُلد عام ١٨٣٠م وتُوفي عام ١٨٧٦م، انسلخت على أيامه رومانيا والصرب والبلغار ومصر عن الإمبراطورية العثمانية.

وصدق الشاعر حيث يقول:

لا يغرنّك من المـ ـرءِ قميصٌ رقّعهْ
أو إزار فوق كعـ ـب الساق منه رَفعهْ
أو جبينٌ لاح فيه أثر قد قلعهْ
ولدى الدرهم فانظرْ غيّه أو ورعهْ

*** الشيخ عبدالمجيد سليم شيخ الجامع الأزهر والملك فاروق:**

عاش الشيخ عبدالمجيد في عصر يسوده الاستعمار الإنجليزي الذي استولى على مصر، وفساد داخلي يمثله الملك والقصر والحاشية، وحزبية متناحرة.

ولم يسكت الشيخ كغيره، بل جاهر بالدعوة إلى نبذ الحزبية، وعارض في صراحة واضحة من يروْن مشايعة القصر ومسايرته، ورأى أن واجبه الألزم يفرض عليه أن يكون ممن يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهوْن عن المنكر، فأعلن رأيه في السياسة الطائشة.

وقد دفعته رجولته أن يعلن رأيه الصريح في القصر الباغي والحزبية العمياء وهو شيخ الأزهر دون أن يحرص على منصب زائل أو يخاف مغبة متربصة.

ولم يكن القصر يجهل ما للشيخ من صلابة في الحق وإباء للضيْم، فقد ذاق فاروق من حملاته السافرة قبل المشيخة وبعدها ما أرّق مضجعه، وذكرت مجلة المصور مقالاً بعنوان «مات الشيخ عبدالمجيد سليم» بتاريخ ١٤ من أكتوبر ١٩٥٤م جاء فيه أن الشيخ إذ كان مفتيًا للديار المصرية تلقّى سؤالاً عن حكم الشرع في رجل يراقص النساء ويشرب الخمر في الحفلات، ويرتكب أعمالاً يحرّمها الإسلام، وقد أدرك المفتي أن المقصود بهذا السؤال هو فاروق،

ولكنه لم يتراجع، بل أصدر فتوى جريئة وصف فيها المسئول عنه وصفًا يشين ويجرح. ويقول المصوّر: إن الدوائر الرسمية والسياسية قد اضطربت لهذه الفتوى واتصل الملك السابق بالشيخ المراغي شيخ الأزهر فطلب إليه أن يطلع منذ الآن على كل فتوى يصدرها الشيخ عبدالمجيد قبل السماح لها بالذيوع!

ولم تكد الأيام تمرّ على تربّص حذر من القصر بالشيخ وآرائه حتى حاول فاروق أن يعين المغفور له الأستاذ مصطفى عبدالرازق شيخًا للأزهر، وكان القانون الرسمي للمشيخة لا يسمح بذلك؛ لأن الأستاذ مصطفى عبدالرازق لم يكن عضوًا في جماعة كبار العلماء، كما أن تعيينه في هذا المنصب الخطير يعتبر دفعًا جديدًا للأزهر في أتون السياسة الحزبية المتصارعة؛ لأن الرجل عضو بارز في حزب الأحرار الدستوريين ووزير من كبار وزرائه، وله في السياسة هوى خاص يميل مع قوم دون آخرين، فلا بد أن يكون عصره امتدادًا محتومًا لسياسة الأستاذ المراغي في الانضمام إلى القصر وشيعته.

لذلك نجد الشيخ عبدالمجيد ـ رحمه اللّه ـ يرفض في عنف هذا التعيين، وقد استدعاه النقراشي باشا كما ذكرت مجلة «المصور» وحاول أن يغريه بالمال إذ كان للشيخ عدة آلاف من الجنيهات بوزارة المالية مكافأة شخصية على مشيخته للأحناف بالأزهر مدة طويلة، وقد تجمدت تلك المرتبات بالوزارة لاعتراضها على أن يجمع الشيخ بين مرتبيْن في وقت واحد، فلوّح له رئيس الوزراء بصرف تلك الألوف المتجمعة سريعًا إذا وافق على تعيين مصطفى عبدالرازق، فغضب الشيخ في وجهه غضبةً أزعجته وصاح به في انفعال: أتريد أن تساومني في الحق؟ ثم خرج ساخطًا دون استئذان، ولم ييأس القصر بعد، فأوفد إليه بعض رجاله يهدده بالعاقبة ويقول في صراحة: إن معارضة الملك خطر عليك! فقال الشيخ في إيمان: أسيحولُ

هذا الخطر بيني وبين المسجد؟ فخجل رسول القصر ولم يُجب.

وكان الشيخ جريئًا حين أعلن نبأ هذه المحادثة بإمضائه في بيان أصدره للناس!

❑ أما حملته على استهتار فاروق ومجونه فقد كانت شديدة، ففي الوقت الذي تسابق فيه الزعماء إلى تمجيد فاروق كان شيخ الأزهر يصيح صيحته الغاضبة: (تقتير هنا وتبذير هناك) منددًا بما ينفقه الملك في «كابري» من الكنوز على الخمور والقمار والنساء، وانتهز رجال الحكومة الفرصة فطاروا بهذه الكلمات إلى فاروق، فأقيل الشيخ من منصبه، وقد ثبتت محبته في القلوب، وما ضرّه عزل دنيء عن منصب رسمي يسمو بالشيخ دون أن يسمو به، فهو من عظمته وعزته فوق المناصب.

*** الشيخ حسن الطويل والخديوي توفيق ورياض باشا:**

العالم الأزهري الجليل كان من عزّة النفس والثقة باللَّه على جانب رفيع دخل عليه رياض باشا وهو يدرّس لطلابه بدار العلوم فما غيّر موقفه أو بدّل جلسته، وحين همّ الزائر بالخروج قال له الأستاذ: لماذا لا أكون وزيرًا معكم يا باشا؟ فدهش الزائر وقال: أي وزارة تريد؟ فقال: وزارة المالية لأستبيح من أموالها ما تستبيحون!!

وكانت لطمةً أليمة تُوجَّه إلى حاكم لم يألف التهكّم والاستخفاف به، فخرج ثائرًا غاضبًا واستدعى ناظر المعارف علي مبارك ليعجّل بفصله من وظيفته، ولكن يدًا أعلى من يد رياض باشا تقف في وجهه فيتراجع عن غطرسته العاتيه مدحورًا وقد آثر ألا يزور مدرسة أو معهدًا بعد ذلك[1].

❑ هذا الرجل العظيم الشيخ حسن الطويل قد طُلب منه أن يرتدي

(١) «من أخلاق العلماء» للأستاذ محمد سليمان ص(١٨١).

ملابس خاصة ليُقابل بها الخديوي توفيق وحان الموعد المرتقب فجاء بملابسه المعتادة ومعه منديل يضم الملابس الرسمية، ثم قدّمها للخديوي قائلاً في بساطة: إن كنت تريد الجبة والقفطان فها هما ذان، وإن كنت تريد حسن الطويل!! ثم قال الشيخ لجلسائه: كيف أتجمّل لتوفيق بلباس لا أتجمّل به لربي في الصلاة؟![1].

* الشيخ الإنبابي شيخ الجامع الأزهر واللورد كرومر:

دخل اللورد كرومر على الشيخ الإنبابي محيّيًا، فصافحه الشيخ من جلوس، فاستعظم اللورد ما صنع وسأله: ألست تقوم للخديوي؟ فقال: نعم؛ لأن الخديو وليّ الأمر، وهو منّا ولست مثله لدينا في شيء[2].

لم يقل الشيخ ذلك تزلّفًا للخديوي، فهو العالم الجريء الذي جابه توفيقًا وأفتى بعزله ومروقه دون تحفّظ أو اكتراث.

❑ ووقع الجواب من اللورد موقع الهيبة والإعظام في آن واحد... ثم دوّن الحادث في تقرير بعث به إلى الحكومة البريطانية.

* الشيخ النواوي شيخ الأزهر وحكومة مصطفى فهمي:

وهناك الشيخ النواوي شيخ الجامع الأزهر، فقد أرادت حكومة مصطفى فهمي أن تضعف القضاء الشرعي إجابة لرغبة المعتمد البريطاني، فدعت لتعديل اللائحة الشرعية مستندة إلى نفوذ المستعمر كعهدها في حكمها الطويل البهيم! ولكن الشيخ النواوي يحمل على المشروع بكلمة موجزة فتطير في الأمة كل مطير ويتأهب الكُتّاب لنقده نقدًا جارحًا، فتتخاذل الحكومة وتؤثر الانسحاب بمشروعها الخطير، ولو كان هذا الموقف لزعيم سياسي لظلّت

(١) «علماء في وجه الطغيان» ص(١٢٣ ـ ١٢٤).

(٢) «من أخلاق العلماء» ص(١٨٢).

صحفنا المنصفة!! تردّده بين الحين والحين[١] .

*** الشيخ الشربيني واللورد كرومر:**

«تولى الشيخ الشربيني ـ رحمة اللّه عليه ـ مشيخة الأزهر في وقت اشتد فيه الصراع بين الاستعمار البريطاني الذي كان يمثله اللورد كرومر، وبين الوطنية الأصيلة المستمدة من الدين والأخلاق.. وكان الأزهر في تلك الأثناء هو القلعة الحصينة العتيدة بجنود الوطن والإيمان والكفاح، وكان الاستعمار الغاشم لا يهاب شيئًا أكثر من سلطان العلماء؛ لأن قوة الشعب حينذاك كانت مستمدة من عزتهم وصدقهم.. وكان اللورد كرومر يرى ـ على حد فهمه ـ أن تفاهمه مع الشيخ الشربيني مما يخفف حدة الصراع الرهيب.. فأراد أن يقابل شيخ الأزهر في منزله.

وفي الوقت الذي حدّده الإمام حضر اللورد ومعه زوجته.. وحرص الإمام الأكبر على عدم القيام له إذا دخل عليه؛ لأنه لا يليق بشيخ الأزهر أن يقوم لكافر ظالم، فأمر خدمه بأن يدخلوهما في حجرة الانتظار في الدور الأرضي من المنزل.. وبعد برهة نزل إليه الشيخ فقام له اللورد وزوجته، وكان ذلك هو المطلوب، فسلّم عليه، ولم يسلّم على زوجته!!

وأخذ كرومر يتودد إلى الشيخ، ويتزلّف إليه ويتملّقه.. والإمام لا يعيره التفاتًا أو اهتمامًا بما يقول!! بل إنه أعطى ظهره لزوجة اللورد كي لا يراها.. فاعتبر اللورد أن ذلك إهانة له ولزوجته على وجه الخصوص.. ولكنه لم يستطع أن ينصرف.. ثم طلب من الشيخ أن يأذن لزوجته كي تصعد إلى الطابق العلوي من المنزل لزيارة حرم الإمام، ولتجلس معها حتى

---

(١) انظر «علماء في وجه الطغيان» ص(١٢٥)، و«في ميزان الإسلام» للدكتور محمد رجب البيومي (٢/٢٠٧) من سلسلة «إسلاميات».

تنتهي المقابلة..!!

ولكن الشيخ أبى.. وأجابه على الفور في عنف فقال: أنا آسف إنها تحرم على نسائنا المسلمات كحرمة الرجل الأجنبي سواء بسواء، لاختلاطها بالرجال!!

وهنا لم يستطع اللورد إلا أن يسرع في الانصراف مدحورًا.. ثم أبلغ حكومته بخطورة بقاء الإمام في منصبه كشيخ للأزهر.. ولم يلبث الإمام قليلاً حتى ترك منصبه غير آسف.. وفضّل أن يفوز برضى اللَّه عز وجل ورضى رسوله ﷺ ورضى بلاده، على أن يفوز برضى عميد الاستعمار وحكومته.. ولو كان من وراء ذلك ملك الدنيا»[1].

*** الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية:**

لطم ـ رحمه اللَّه ـ الاستعمار البريطاني لطمة قاسية حين أصدر فتوى دينية وطنية في مقاطعة الإنجليز فسرت مسرى النار في الهشيم.

هذا الشيخ الجليل رفض ثروة مغرية قُدِّمت إليه حين أصدر فتوى إسلامية في وقف من الأوقاف وقال كلمته الجليلة «العلم في الإسلام لا يُباع»[2].

*** الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر ووالد الشيخ أحمد محمد شاكر يقوم بعد صلاة الجمعة ويعلن للناس أمام السلطان حسين بطلان صلاتهم ويأمرهم أن يعيدوها ظهراً:**

❑ قال الشيخ أحمد محمد شاكر في مقالاته «كلمة الحق»:

---

(١) «كتمان الحق» ص(١٢٣ ـ ١٢٤).

(٢) «علماء في وجه الطغيان» ص(١٢٧).

«كان الشيخ طه حسين طالبًا بالجامعة المصرية القديمة، حين كانت متشرّفة برياسة سموّ الأمير فؤاد «حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد ـ رحمه اللَّه ـ، وتقرّر إرساله في بعثة إلى أوربا، فأراد حضرة صاحب العظمة السلطان حسين ـ رحمه اللَّه ـ أن يكرمه بعطفه ورعايته، فاستقبله في قصره استقبالاً كريمًا، وحباه هدية قيّمة المغزى والمعنى.

وكان من خطباء المساجد التابعين لوزارة الأوقاف، خطيب فصيح متكلم مقتدر هو الشيخ محمد المهدي خطيب مسجد عزبان، وكان السلطان حسين ـ رحمه اللَّه ـ مواظبًا على صلاة الجمعة، في حفل فخم جليل، يحضره العلماء والوزراء والكبراء.

فصلّى الجمعة يومًا ما، بمسجد المدبولي القريب من قصر عابدين العامر، وندبت وزارة الأوقاف ذلك الخطيب لذلك اليوم. وأراد الخطيب أن يمدح عظمة السلطان، وأن ينوّه بما أكرم الشيخ طه حسين، وحُقَّ له أن يفعل، ولكن خانته فصاحته، وغلبه حبّ التغالي في المدح، فزلّ زلّة لم تقم له قائمة من بعدها، إذ قال أثناء خطبته: «جاءه الأعمى، فما عبس في وجهه وما تولى».

وكان من شهود هذه الصلاة والدي الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقًا ـ رحمه اللَّه، فقام بعد الصلاة يعلن الناس في المسجد أن صلاتهم باطلة، وأمرهم أن يعيدوا صلاة الظهر فأعادوها؛ ذلك أن الخطيب كفر بما شتم به رسول اللَّه ﷺ تعريضًا لا تصريحًا.. وجاء الخطيب الأحمق الجاهل يريد أن يتملق عظمة السلطان ـ رحمه اللَّه، فمدحه بما يوهم السامع أنه يريد إظهار منقبة لعظمته، بالقياس إلى ما عاتب اللَّه عليه رسوله، واستغفر اللَّه من حكاية هذا، فكان صنع الخطيب المسكين تعريضًا برسول اللَّه ﷺ لا يرضى به مسلم، وفي مقدمة من ينكره السلطان نفسه.

ثم ذهب الوالد ـ رحمه اللَّه ـ فورًا إلى قصر عابدين العامر، وقابل محمود شكري باشا، وهو له صديق حميم، وكان رئيس الديوان إذ ذاك، وطلب منه أن يرفع الأمر إلى عظمة السلطان، وأن يبلّغه حكم الشرع في هذا بوجوب إعادة الصلاة التي بطلت بكفر الخطيب ولم يتردّد شكري باشا في قبول ما حُمِّل من الأمانة، واعتقد أن عظمة السلطان لم يتردد في قبول حكم الشرع بإعادة الصلاة. . .

ولكن اللَّه لم يدع لهذا المجرم جرمه في الدنيا، قبل أن يجزيه جزاءه في الأخرى، فأُقسم باللَّه، لقد رأيته بعيني رأسي، بعد بضع سنين، وبعد أن كان متعاليًا متنفّخًا، مستعزًا بمن لاذ بهم من العظماء والكبراء، رأيته مهينًا ذليلاً، خادمًا على باب مسجد من مساجد القاهرة يتلقّى نعال المصلين يحفظها في ذلة وصغار»[1] .

* الشيخ الجليل محمد الخضر حسين شيخ الأزهر:

قال الشيخ محمد عبداللَّه السمّان:ـ

«كان الشيخ الجليل «محمد الخضر حسين» ـ وكنت على صلة وثيقة به في جمعيته «الهداية الإسلامية التي كان يرأسها، وكان الشيخ بسيوني مديرًا لمكتبه. . قال لي الشيخ بسيوني ـ رحمه اللَّه ـ: إن الشيخ إثر تولّيه المشيخة كتب «استقالة» غير مؤرخة من صورتين احتفظ بإحداهما في مكتبه، وأعطاني الأخرى قائلاً لي: إذا رأيتني ضعيفًا في موقف من المواقف فابعث بالصورة التي معك إلى المسئولين نيابة عني. . وهذه مسئوليتك أمام اللَّه.

وفي عام ١٩٥٣م حدث اعتداء فرنسا على سلطان المغرب محمد الخامس لمواقفه الوطنية، وأُبعد عن بلاده، لكن بعض القبائل العميلة

(١) «كلمه الحق» للشيخ أحمد محمد شاكر ص(١٤٩ ـ ١٥٣) ـ مكتبة السنة.

للاستعمار الفرنسي آزرت المعتدي، وعقد الإمام الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين جلسة لهيئة كبار العلماء وأصدر بيانًا شديد اللهجة ضد عدوان فرنسا على السلطان الشرعي، واعتبر البيان أن العملاء الخونة خارجون عن الإسلام لموالاتهم للعدو الكافر المغتصب!! وأرسل البيان إلى جريدة الأهرام التي عُرفت بولائها لكل حكومة وعرضته على المسئولين الذين طلبوا إرجاء نشره، في الصباح لم يجد الشيخ بيان هيئة كبار العلماء منشورًا في الجريدة، فأرفق مع استقالته صورة من البيان وأرسلها إلى رئيس الجمهورية.. وكان أن نُشر البيان كاملاً في اليوم التالي تجنّبًا لمصادمات قد تحدث مع الأزهر شيوخًا وطلابًا حين تُشاع الاستقالة.

ورحل هؤلاء الشيوخ العظام.. الذين لم تخلّدهم الكراسي التي كانوا يجلسون عليها، وإنما خلّدتهم مواقفهم، واعتزازهم كورثة للأنبياء»[1].

❑ وكتب الشيخ محمد فهمي عبدالوهاب في كتابه الطيب «كتمان الحق» ص(٩٢): «لقد كان فقيد الإسلام والمسلمين فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين شيخًا للأزهر فجدّد ـ وهو المسنّ الهرم ـ للأزهر بعض شبابه، وبثّ فيه رُوحًا من كرامة النفس وكرامة العلم، وكرامة العلماء!!

فلقد حدث أن استدعاه وزير من وزراء الدولة، ولكن فضيلته أبى وقال: لا يملك دعوتي إلى مكتبه إلا رئيس الدولة!!

وليس ذلك بعجيب من عالم صادق، بذل حياته كلها للجهاد في سبيل الحق، واستمرأ النكال والتعذيب من أجل إيمانه.. وحكم عليه بالإعدام في بلده فهاجر من بلد إلى بلد.. تاركًا خلفه مفاتن الدنيا يزيّنها له الغاصبون الظالمون.. وهو يدعّم لأمته كرامة الدين والوطن!! ومن ثم رأينا كيف يذهب

(١) «عفوًا يا فضيلة الإمام الأكبر» لمحمد عبدالله السمّان ص(٤٦ ـ ٤٧) ـ طبع دار الاعتصام.

الوزير المذكور إلى مكتب فضيلته في اليوم التالي معتذرًا!! أجل.. إن المسألة هنا كانت كرامة نفس، وكرامة دين في وقت واحد.

قال ـ رحمه اللَّه ـ: «سار أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد النبي ﷺ بسيرة القرآن فلم تشغله مقاليد الخلافة في يده أن يقوم خطيبًا على ملأ من الناس المسلمين بقوله: «أيها الناس قد وُلِّيتُ عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوّموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والقويّ فيكم ضعيف عندي حتى آخذ منه الحق، والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له الحق إن شاء اللَّه تعالى»، ثم قال: «أطيعوني ما أطعت اللَّه ورسوله فإذا عصيت اللَّه ورسوله فلا طاعة لي عليكم»، فعيّن بهاته الخطبة للحكومة الإسلامية مركزًا ثابتًا تدير عليه أمور سلطتها وذلك قوله: «أطيعوني ما أطعت اللَّه ورسوله، فإذا عصيت اللَّه ورسوله فلا طاعة لي عليكم»، وفتح في وجوه الرّعية فرجًا يرددون منها أنفاس الحرية مع أولي الأمر، وأمر بالإنكار والمعارضة عندما تنحرف تلك السلطة عن مركزها يمينًا أو شمالاً وذلك قوله: «وإن أسأت فقوّموني»[1].

*** الحرية في خطاب الأمراء:**

قال ـ رحمه اللَّه ـ: «من صعّد نظره في عصر الخلفاء الراشدين يجد السبب الذي ارتقى بالإسلام وانسجم به في سبيل المدنية هو ما انعقد بين الدين والخلافة من الاتحاد والوفاق، ومن ضرب بنظره فيما يشاء من الدول التي حمي فيها وطيس الاستبداد يجد المحرّك لتلك الريح السموم والعيثر المشئوم ما اعترض بين هاتين السلطتين من الاختلاف.

كان موضع العناية ومحل القصد من الإمارة في نظر أولئك الخلفاء

(١) «الحرية في الإسلام» للشيخ محمد الخضر حسين ص(٢٩) ـ دار الاعتصام.

ومن حذا حذوهم كعمر بن عبدالعزيز هو خدمة الدين الذي هو خادم للعدالة التي هي خادمة لصلاح العالم قال الشيخ قبادو التونسي:

وما الجاه إلا خادم الملك لائذًا وما المُلك إلا خادم الشرع حزمهُ
وما الشرع إلا خادم الحق مرشدا وبالحق قام الكون وانزاح ظلمهُ

ولمّا انطوت أحشاؤهم على هذا المقصد الجميل أطلقوا سراح الرّعية في أمرهم بالمعروف وإحضارهم النصيحة مثل ما سبق في خطبة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وكقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف وإحضاري النصيحة وأعينوني على أنفسكم بالطاعة»، وكانوا يوسعون صدورهم للمقالات التي توجه إليهم على وجه النصيحة والتعريض بخطأ الاجتهاد، وإن كانت حادة اللهجة قارضة العبارة.

عزل عمر بن الخطاب خالد بن الوليد رضي الله عنهما وكان أميرًا على قنسرين، ولم يجد عمر بدًّا من الاعتذار عن ذلك بمحضر ملإٍ من المسلمين حذرًا مما عسى أن يقدح في بعض الظنون، فقام وخطب خطبة في شأن العطاء وألقى في آخرها بالمعذرة فقال: وإني أعتذر إليكم من خالد بن الوليد فإني أمرته أن يحبس هذا المال على ضعفة المهاجرين فأعطاه ذا البأس وذا الشرف وذا اللسان فنزعته منه، وأمرت أبا عبيدة بن الجراح. فقام أبو عمر بن حفص وكان ابن عم عمر لخالد ـ فقال: واللَّه ما اعتذرت يا عمر، ولقد نزعت عاملاً استعمله رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم إلى أن قال: وقطعت رحمًا وحسدت ابن العم. فقال عمر رضي الله عنه: «إنك قريب القرابة حديث السن مغضب في ابن عمك». ولم يزد على أن التمس لمناقشته وجهًا وردّه ردًّا ليّنًا.

وأخيرًا قدم خالد بن الوليد إلى عمر رضي الله عنهما، وحصحص الحق أنه نقيّ الراحة بري العهدة مما ظُنَّ به وبذلك كتب عمر إلى الأمصار.

ثم خلف من بعد أولئك خلف عرفوا أن فطرة الدين وطبيعته لا تتحمّل

شهواتهم العريضة وألفوا بلاط الملك فسيح الأرجاء بعيد ما بين المناكب ولكنه لا يساعفهم على أغراضهم وتتبّع خطواتهم ما دامت أوصاله ملتحمة بالإرادة الدينية، ولم يهتدوا حيلة إلى فارق بينهما سوى أن يسدّوا منافس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون دعاة الإصلاح، وابتكروا ضروبًا من الخسف وأفانين من الإرهاق كانوا يهجمون بها على الناس هجوم الليل إذا يغشى، وإذا سمعوا مناديًا ينادي ليحق الحق ويُبطل الباطل كلموه بألسنة السيوف.

❑ ولما أبق الملك من حضانة الدين وخفقت عليه راية الاستبداد خالط الأفئدة رعب وأوجال كأنما مُزِجَتْ بطينتها، فبعد أن كان راعي الغنم يفد من البادية وعصاه على عاتقه فيخاطب أمير المومنين بيا أبا بكر ويا عمر ويا عثمان، ويتصرف معه في أساليب الخطاب بقرارة جأش وطلاقة لسان وسكينة في الأعضاء أصبح سيد قومه يقف بين يدي أحد الكبراء في دولة الحجاج فينتفض فؤاده رعبًا ويتلجلج لسانه رهبةً وترتعد فرائصه وجلاً يخشى أن يكون فريسة لبوادر الاستبداد.

ولا نجهل أن القرون السالفة تمخضت فولدت رجالاً تمتلئ أفئدتهم غيرة على الحق والعدالة، فصغرت في أعينهم أبّهة الملك وازدروا بما يكتنفها من أدوات الاستبداد فجاهروا بالنصيحة المرّة وحفّفوا من ويلات المنكر نصيبًا وافرًا كالقاضي أبي الحسن منذر بن سعيد البلوطي المتوفى سنة ٣٥٥ وكنت تعرّضت إلى نبذة من سيرته في مجلة السعادة عدد ١٧، ومثل القاضي أبي بكر الطرطوشي صاحب كتاب الحوادث والبدع، ولكن هؤلاء الرجال لم يبلغوا النصاب الكافي لإصلاح شأن أمة عظيمة وما كانوا إلا أمثلة نادرة يضربها اللّه لدعاة الإصلاح لعلهم يتذكرون»[1].

(١) «الحرية في الإسلام» للشيخ محمد الخضر حسين ص(٦٧ ـ ٦٩).

وأصل هذا الكُتيّب محاضرة ألقاها الشيخ بنادي جمعية قدماء تلامذة الصادقية مساء يوم =

ونختم مواقف الشيخ العطرة بموقف عظيم، يوم جاءه موفد يساومه على دينه، فأجابه «قل للرئيس يكفيني من دنياكم كسرة خبز وكوب لبن وقد ضمنهما اللَّه لي. وهذه استقالي تحت تصرفكم»[1].

*** شيخ المحدثين بمصر أبو الأشبال أحمد محمد شاكر وصدعه بكلمة الحق:**

شهدته مجلة الهدي النبوي أسدًا يذبّ عن دينه في وقت صمت فيه الكل.. وصدع بكلمة الحق في مسائل صمت عنها الشجاع من الناس؛ وهدر بالكتاب والسنة وكان مثالاً للعالم العامل الذي لا يخشى في اللَّه لومة لائم، وكل مقالاته تدل على ذلك. وصان للقضاء الشرعي هيبته، فقد كان قاضيًا شرعيًا أكثر من ثلاثين سنة حتى توفي في يوم السبت ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٣٧٧هـ.

*** كلمة الحق:**

انظر إليه للَّه دره وهو يقول:

بسم الله الرحمن الرحيم

ما أقلَّ ما قلنا (كلمة الحق) في مواقف الرجال. وما أكثر ما قصّرنا في ذلك، وإن لم يكن خوفًا فضعفًا، ونستغفر اللَّه، وأرى أن قد آن الأوانُ لنقولها ما استطعنا. كفَّارةً عما سَلَف من تقصير، وعما أسلفتُ من ذنوب، ليس لها إلا عفو اللَّه ورحمتهُ. والعمرُ يجري بنا سريعًا، والحياةُ توشك أن تبلغ منتهاها.

وأرى أن قد آن الأوانُ لنقولها ما استطعنا، وبلادُنا، بلادُ الإسلام،

= السبت ١٧ من ربيع الثاني سنة ١٣٢٤هـ وهو يومئذ القاضي بمدينة بنزرت.

(١) «علماء ومنكرون عرفتهم» لمحمد المجذوب (١/ ٣٧٦).

تنحدر في مجرى السَّيل، إلى هُوَّةٍ لا قَرار لها، هُوَّةِ الإلحاد والإباحية والانحلال. فإن لم نَقِفْ منهم موقف النذير، وإن لم نأخذ بحُجَزِهم عن النار، انحدرنا معهم، وأصابنا من عقَابيل ذلك ما يصيبُهم، وكان علينا من الإثم أضعافُ ما حُمِّلوا.

* ذلك بأن اللَّه أخذ علينا الميثاقَ: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. وذلك بأن اللَّه ضرب لنا المثل بأشقى الأمم: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩].

* وذلك بأن اللَّه وصفنا ـ معشرَ المسلمين ـ بأننا خيرُ الأُمم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. فإن فقدنا ما جعلنا اللَّه به خيرَ الأُمم، كنا كمثل أشقاها، وليس من منزلةٍ هناك بينهما.

* وذلك بأن اللَّه يقول: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلاَّ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

● وذلك بأن رسول اللَّه ﷺ قال: «**ألا لا يمنعنَّ أحدَكم رهبةُ الناسِ أن يقول بحقٍّ إذا رآه أو شَهِدَهُ، فإنه لا يُقرِّبُ مَنْ أجَلٍ، ولا يُباعِدُ من رِزْقٍ، أَنْ يقولَ بحقٍّ، أو يُذَكِّرَ بعَظِيمٍ**»[1] .

● وذلك بأن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا يَحْقِرَنَّ أَحدُكم نفسَه**»، قالوا: يا رسول اللَّه، كيف يحقر أحدُنا نفسَه؟ قال: «**يَرَى أمراً للَّه عليه فيه مقالٌ، ثم**

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (١١٤٩٤) بإسناد صحيح.

لا يقولُ فيه، فيقول اللَّهُ ـ عزَّ وجلَّ ـ له يومَ القيامة: ما مَنَعَكَ أن تقولَ فِيَّ كذا وكذا؟ فيقولُ: خَشْيَةُ النَّاسِ، فيقُولُ: فَإِيَّايَ كنتَ أحقَّ أن تَخْشَى»(١) .

□ نريد أن نقول (كلمة الحق) في شئون المسلمين كلها. نريد أن ننافح عن الإسلام ما استطعنا، بالقول الفصل، والكلمة الصريحة، لا نخشى فيما نقول أحدًا إلا اللَّه. إذ نقول ما نقول في حدود ما أذن اللَّه لنا به، بل ما أوجب علينا أن نقوله، بهَدْيِ كتاب ربنا وسنة رسوله.

نريد أن نحارب الوثنية الحديثة والشِّرك الحديث، اللذين شاعا في بلادنا وفي أكثر بلاد الإسلام، تقليدًا لأُوربة الوثنية الملحدة، كما حارب سلفُنا الصالحُ الوثنيةَ القديمة والشرك القديم.

نريد أن ننافح عن القرآن، وقد اعتاد ناس أن يلعبوا بكتاب اللَّه بين أظهرنا، فمن متأولٍ لآياته غيرِ مؤمن به، يريد أن يَقسِرَها عليه غير ما يدل على صريح اللفظ في كلام العرب، حتى يوافق ما آمن به، أو ما أُشربَتْه نفسه، من عقائد أوربة ووثنيتها وإلحادها، أو يُقَرِّبَهُ إلى عاداتهم وآدابهم ـ إن كانت لهم آداب ـ ليجعل الإسلام دينًا عصريًّا في نظره ونظر ساداته الذين ارتضعَ لِبَانَهم، أو رُبِّيَ في أحضانهم!!

ومن منكر لكل شيء من عالم الغيب، فلا يفتأُ يحاور ويداور، ليجعل عالم الغيب كله موافقًا لظواهر ما رأى من سنن الكون، إن كان يَرَى، أو على الأصح لما فهم أن أُوربة ترى!! نعم، لا بأس عليه ـ عنده ـ أن يؤمن بشيء مما وراء المادة، إن أثبته السادة الأُوربيون، ولو كان من خرافات استحضار الأرواح!!.

ومن جاهل لا يفقه في الإسلام شيئًا، ثم لا يستحي أن يتلاعب

(١) رواه ابن ماجه (٢/ ٢٥٢) بإسناد صحيح.

بقراءات القرآن وألفاظه المعجزة السامية، فيكذِّب كلَّ الأئمة والحفاظ فيما حفظوا ورووا. تقليدًا لعصبية الإفرنج التي يريدون بها أن يهدموا هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ليجعلوه مثل ما لديهم من كتب.

وهكذا مما نَرى وتَرَوْن.

نريد أن نحفظ أعراض المسلمين. وأن نحارب ما أحدث (النسوانُ) وأنصارُ (النسوان) من منكرات الإباحية والمجون والفجور والدعارة، هؤلاء (النسوان) اللائي ليس لهنَّ رجال، إلاَّ رجالاً (يُشْبِهْنَ) الرجال!! هذه الحركة النسائية الماجنة، التي يتزعمها المجددون وأشباه المجددين، والمخنثون من الرجال، والمترجلات من النساء، التي يهدمون بها كل خلق كريم، يتسابق أولئك وهؤلاء إلى الشهوات، وإلى الشهوات فقط.

نريد أن ندعو الصالحين من المؤمنين، والصالحات من المؤمنات: الذين بقي في نفوسهم الحِفاظُ والغيرة ومقوّماتُ الرجولة، واللائي بقي في نفوسهنَّ الحياء والعفة والتصوُّن ـ إلى العمل الجدِّيّ الحازم على إرجاع المرأة المسلمة إلى خدرها الإسلامي المصون، إلى حجابها الذي أمر اللَّه به ورسوله، طوعًا أو كَرهًا.

* نريد أن نثابر على ما دَعَونَا وندعو إليه من العودة إلى كتاب اللَّه وسنة رسوله في قضائنا كله، في كل بلاد الإسلام، وهدم الطاغوت الإفرنجيّ الذي ضُرب على المسلمين في عقر دارهم في صورة قوانين، واللَّه تعالى يقول: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا**﴾ [النساء: ٦٠، ٦١].

* ثم يقول: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

❑ نريد أن نتحدث في السياسة، السياسة العليا للأُمم الإسلامية، التي تجعلهم (أُمةً واحدة)، كما وصفهم اللَّه في كتابه، نسمو بها على بدعة القوميات، وعلى أهواء الأحزاب. نريد أن نُبصِّر المسلمين وزعماءَهم بموقعهم من هذه الدنيا بين الأُمم، وتكالب الأُمم عليهم بغيًا وعدوًا، وعصبية وكراهية الإسلام أولاً وقبل كل شيء.

❑ نريد أن نعمل على تحرير عقول المسلمين وقلوبهم من روح التهتك والإباحية، ومن روح التمرد والإلحاد، وأن نريهم أثر ذلك في أُوربة وأمريكا، اللتين يقلدانهما تقليد القردة، وأن نريهم أثر ذلك في أنفسهم وأخلاقهم ودينهم.

❑ نريد أن نحارب النفاق والمجاملات الكاذبة، التي اصطنعها كتَّاب هذا العصر أو أكثرهم فيما يكتبون وينصحون! يظنون أنَّ هذا من حسن السياسة، ومن الدعوة إلى الحق «بالحكمة والموعظة الحسنة» اللتين أمر اللَّه بهما! وما كان هذا منهما قط، وإنما هو الضعف والاستخذاء والملق والحرص على عرض الحياة الدنيا.

❑ وما نريد بهذا أن نكون سفهاء أو شتَّامين أو منفِّرين. معاذ اللَّه، و«**لَيسَ المُؤمنُ بالطعَّانِ ولا اللَّعَّانِ، ولا الفَاحشِ ولا البَذِيء**» كما قال رسول اللَّه ﷺ[1]. ولكنا نريد أن نقول الحق واضحًا غير ملتوٍ، وأن نصف الأشياء بأوصافها الصحيحة، بأحسن عبارة نستطيعها، ولكنَّا نرى بأنفسنا وبإخواننا، أن نصِفَ رجلاً يعلن عداءه للإسلام، أو يرفض شريعة اللَّه ورسوله ـ مثلاً ـ

(١) رواه الترمذي (٣/ ١٣٨) من شرح المباركفوري، وأحمد في «المسند» (٣٨٣٩، ٣٩٤٨).

بأنه «صديقنا»، واللَّه سبحانه نهانا عن ذلك نهيًا حازمًا في كتابه ونربأ بأنفسنا أن نضعف ونستخذي، فنصفَ أُمةً من الأُمم تضرب المسلمين بالحديد والنار، وتهتك أعراضهم وتنتهب أموالهم، بأنها أُمة «صديقة» أو بأنها أُمة «الحرية والنور»، إذا كان من فعلها مع إخواننا أنها أُمة «الاستعباد والنار»! وأمثال ذلك مما يرى القارئ ويسمع كل يوم، من علمائنا ـ نعم من علمائنا ـ ومن كبرائنا وزعمائنا ووزرائنا! واللَّه المستعان.

❑ نريد أن نمهد للمسلمين سبيل العزة التي جعلها اللَّه لهم ومن حقهم إذا اتصفوا بما وصفهم به: أن يكونوا «مؤمنين». نريد أن نوقظهم وندعوهم إلى دينهم بهذا الصوت الضعيف، صوت مجلتنا[1] هذه المتواضعة. ولكننا نرجو أن يدوّيَ هذا الصوت الضعيف يومًا ما، فيملأَ العالم الإسلامي، ويبلغ أطراف الأرض، بما اعتزمنا من نية صادقة، نرجو أن تكون خالصةً للَّه وحده، جهادًا في سبيل اللَّه. إن شاء اللَّه.

فإن عجزنا أو ذهبنا، فلن يعدم الإسلام رجلاً أو رجالاً خيرًا منَّا، يرفعون هذا اللواء، فلا يزال خفاقًا إلى السماء، بإذن اللَّه...

*** قوله عن الإنجليز أثناء احتلالهم لمصر قبل طردهم نهائيًّا من مصر:**

❑ قال رحمه اللَّه:

بَيَانٌ إِلى الأُمَّة المصريَّة خَاصَّةً، وإِلى الأُمَمِ العَرَبَيَّة والإِسلاميَّة عَامَّةً:

أما وقد استبان الأمر بيننا وبين أعدائنا من الإنجليز وأحلافهم، استبان

(١) نشرت هذه المقالات في مجلة الهدي النبوي المجلد الخامس عشر والسادس عشر وقت أن كان العلامة الشيخ أحمد شاكر رئيسًا لتحريرها وكانت تُنشر تحت عنوان «كلمة الحق».

لأبناء الأعداء منَّا، الذين ارتضعوا لبانهم، ولعبيد الأعداء منَّا، الذين أسلموا إليهم عقولهم ومقادهم. ولم نكن نحن الذين نشأنا على الفطرة الإسلامية الصحيحة في شك من توقع ما كان، ومن توقّع أشدّ منه مما سيكون!

أمّا وقد استبان الأمر، أمّا وقد أعلنت الأمة المصرية كلُّها رأيها وإرادتها، أمّا وقد أعلن الأزهر رأيه الصحيح في معاملة الأعداء ونصرتهم:-

فإن الواجب أن يعرف المسلمون القواعد الصحيحة في شرعة اللَّه، في أحكام القتال وما يتعلق به، معرفة واضحة يستطيع معها كل واحد تقريبًا أن يفرق بين العدوّ وغير العدوّ، وأن يعرف ما يجوز له في القتال وما لا يجوز، وما يجب عليه وما يحرم. حتى يكون عمل المسلم في الجهاد عملاً صحيحًا سليمًا، خالصًا لوجه اللَّه وحده، إن انتصر انتصر مسلمًا، له أجر المجاهد في الدنيا والآخرة، وإن قُتل قُتل شهيدًا.

إن الإنجليز أعلنوها على المسلمين في مصر حربًا سافرًا غادرةً، حرب عدوان واستعلاء، وأعلنوها على المسلمين في السودان حربًا مقنَّعةً مغلَّفة بغلاف المصلحة للسودان وأهله، مزوّقةً بحلية الحكم الذاتي الذي خدع به المصريون من قبل.

وقد رأينا ما يصنع الإنجليز في منطقة قناة السويس وما يقاربها من البلاد، من قتل المدنيين الآمنين، والغدر بالنساء والأطفال، والعدوان على رجال الأمن ورجال القضاء، حتى لا يكاد ينجو من عدوانهم صغير أو كبير.

فأعلنوا بذلك عداءهم صريحًا واضحًا، لا لبس فيه ولا مجاملة ولا مداورة. فصارت بذلك دماؤهم وأموالهم حلالاً للمسلمين. يجب على كل مسلم في أي بقعة من بقاع الأرض أن يحاربهم وأن يقتلهم حيثما وُجدوا - مدنيين كانوا أو عسكريين. فكلهم عدوّ، وكلهم محارب مقاتل. وقد استمرءوا الغدر والعدوان، حتى إن نساءهم وفتيانهم ليطلقون النار من النوافذ

والشرفات، في الإسماعيلية والسويس وبورسعيد، على المارين المسالمين، دون خجل أو حياء. وهم قوم جبناء، يفرون حيث يجدون القوي المناضل، يستأسدون حيث يجدون الرِّخوَ المُستضعَف. فلا يجوز لمسلم أن يُستضعَفَ أمامهم أو يريهم جانب اللين والعفو ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾.

ولقد نهانا رسول اللَّه ﷺ عن قتل النساء في الحرب. وهو نهى معلل بعلة واضحة صريحة: أنهن غير مقاتلات. فقد مرّ رسول اللَّه ﷺ في بعض غزواته على امرأة مقتولة، فقال: «**ما كانت هذه لتقاتل**» ثم نهى عن قتل النساء.

أمّا الآن، ونساؤهم مجنَّدات، يحاربن مع الرجال جنبًا إلى جنب، وغير المجنَّدات منهن مسترجلات، يطلقن النار على المسلمين دون زاجر أو رادع، فإن قتلهن حلال، بل واجب، للدفاع عن الدين والنفس والبلد. إلا أن تكون امرأة ضعيفة لا تستطيع شيئًا.

وكذلك الحال مع الصبيان دون البلوغ، والشيوخ الهالكين الضعفاء: من قاتل منهم أو اعتدى قُتل، ومن لم يفعل فلا يعرضنَّ أحد له بسوء، إلا أن يؤخذوا هم والنساء أسرى. وسنذكر حكم الأسرى، إن شاء اللَّه.

وقد قلنا: «يجب على كل مسلم في أي بقعة من بقاع الأرض أن يحاربهم وأن يقتلهم حيثما وجدوا، مدنيين أو عسكريين»، ونحن نقصد إلى كل حرف من معنى هذه الجملة. فأينما كان المسلم، ومن أي جنس كان من الأجناس والأُمم، وجب عليه ما يجب علينا في مصر والسودان. حتى المسلمين من الإنجليز في بلادهم ـ إن كانوا مسلمين حقًّا ـ يجب عليهم ما يجب على المسلمين من غيرهم ما استطاعوا. فإن لم يستطيعوا وجبت عليهم الهجرة من بلاد الأعداء، أو من البلاد التي لا يستطيعون فيها حرب العدو بما

أمرهم اللَّه.

فإن الإسلام جنسية واحدة ـ بتعبير هذا العصر ـ وهو يلغي الفوارق الجنسية والقومية بين متبعيه، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢]، والأدلة على ذلك متواترة متضافرة، وهو شيء معلوم من الدين بالضرورة، لا يشك فيه أحد من المسلمين، بل إن الإفرنج ليعرفون هذا معرفة اليقين. ولم يتشكك فيه إلا الذين رباهم الإفرنج منَّا واصطنعوهم لأنفسهم حربًا على دينهم وعلى أُمتهم، من حيث يشعرون ومن حيث لا يشعرون.

* قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٧ ـ ٩٨].

فلم يستثن اللَّه من وجوب الهجرة على كل مسلم في بلاد أعداء اللَّه إلا الضعفاء ضعفًا حقيقيًّا، لا يعرفون ما يصنعون، ولا يملكون من أمر أنفسهم شيئًا.

* لم يقبل اللَّه عذرًا من أحد، بمال ولا ولد، ولا مصالح ولا علاقات: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

فسرد اللَّه جميع الأعذار والتعلات التي ينتحلها المترددون المتخاذلون، ثم رفضها كلها، لم يقبل منها عذرًا ولا تعلَّة.

فليسمع هذا وليضعه نصب عينيه كل مسلم في مصر والسودان، والهند وباكستان، وكل بلد يحكمه الإنجليز الأعداء، أو يدخل في نطاق نفوذهم، من سائر أقطار الأرض، ومن أي جنس أو لونٍ كانوا.

أما التعاون مع الإنجليز، بأي نوع من أنواع التعاون، قلَّ أو كثر، فهو الردّة الجامحة، والكفر الصُّراح. لا يقبل فيه اعتذار، ولا ينفع معه تأول، ولا ينجي من حكمه عصبية حمقاء، ولا سياسة خرقاء، ولا مجاملة هي النفاق. سواء أكان ذلك من أفراد أو حكومات أو زعماء. كلهم في الكفر والردة سواء. إلا من جهل وأخطأ، ثم استدرك أمره فتاب واتخذ سبيل المؤمنين؛ فأُولئك عسى اللَّه أن يتوب عليهم. إن أخلصوا من قلوبهم للَّه، لا لسياسة ولا للناس.

وأظنني قد استطعت الإبانة عن حكم قتال الإنجليز وعن حكم التعاون معهم بأي لون من ألوان التعاون أو المعاملة، حتى يستطيع أن يفقهه كل مسلم يقرأ العربية، من أي طبقات الناس كان، وفي أي بقعة من الأرض يكون.

وأظن أن كل قارئ لا يشك الآن، في أنه من البديهي الذي لا يحتاج إلى بيان أو دليل: أن شأن الفرنسيين في هذا المعنى شأن الإنجليز، بالنسبة لكل مسلم على وجه الأرض. فإن عداء الفرنسيين للمسلمين، وعصبيتهم الجامحة في العمل على محو الإسلام، وعلى حرب الإسلام، أضعاف عصبية الإنجليز وعدائهم. بل هم حمقى في العصبية والعداء، وهم يقتلون إخواننا المسلمين في كل بلد إسلامي لهم فيه حكم أو نفوذ، ويرتكبون من الجرائم والفظائع ما تصغر معه جرائم الإنجليز ووحشيتهم وتتضاءل. فهم والإنجليز في الحكم سواء: دماؤهم وأموالهم حلال في كل مكان، ولا يجوز لمسلم في أي بقعة من بقاع الأرض أن يتعاون معهم بأي نوع من أنواع التعاون، وإن التعاون معهم حكمه حكم التعاون مع الإنجليز: الردة والخروج

من الإسلام جملة، أيًّا كان لون المتعاون معهم أو نوعه أو جنسه.

وما كنت يومًا بالأحمق ولا بالغِرِّ، فأظن أن الحكومات في البلاد الإسلامية ستستجيب لحكم الإسلام، فتقطع العلاقات السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية مع الإنجليز أو مع الفرنسيين.

ولكني أُريد أن أبصر المسلمين بمواقع أقدامهم، وبما أمرهم اللَّه به، وبما أعدَّ لهم من ذل في الدنيا وعذاب في الآخرة، إذا أعطوا مقاد أنفسهم وعقولهم لأعداء اللَّه.

وأُريد أن أعرفهم حكم اللَّه في هذا التعاون مع أعدائهم، الذين استذلوهم وحاربوهم في دينهم وفي بلادهم. وأُريد أن أعرفهم عواقب هذه الردة التي يتمرغ في حمأتها كل من أصرّ على التعاون مع الأعداء.

ألا فليعلم كل مسلم في أي بقعة من بقاع الأرض: أنه إذ تعاون مع أعداء الإسلام مُستَعبِدِي المسلمين، من الإنجليز والفرنسيين وأحلافهم وأشباههم، بأيِّ نوع من أنواع التعاون، أو سالمهم فلم يحاربهم بما استطاع، فضلاً عن أن ينصرهم بالقول أو العمل على إخوانهم في الدين، إنه إن فعل شيئًا من ذلك ثم صلى فصلاتهُ باطلة، أو تطهر بوضوء أو غُسل أو تيمُّم فطُهوره باطل، أو صام فرضًا أو نفلاً فصومه باطل، أو حَجَّ فحجُّه باطل، أو أدى زكاةً مفروضة، أو أخرج صدقة تطوعًا، فزكاتُه باطلة مردودة عليه، أو تعبد لربه بأيّ عبادة فعبادتُه باطلة مردودة عليه، ليس له في شيء من ذلك أجر، بل عليه فيه الإثم والوِزر.

ألا فليعلم كل مسلم: أنه إذا ركب هذا المركب الدنيء فقد حبِطَ عملُهُ، من كل عبادَةٍ تعبد بها لربه قبل أن يرتكس في حمأة هذه الردَّة التي رضي لنفسه، ومعاذ اللَّه أن يرضى بها مسلمٌ حقيقٌ بهذا الوصف العظيم، يؤمن باللَّه وبرسوله.

ذلك بأن الإيمان شرط في صحة كل عبادة، وفي قبولها، كما هو بديهي معلومٌ من الدين بالضرورة، لا يخالف فيه أحد من المسلمين.

* وذلك بأن اللَّه سبحانه يقول: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥].

* وذلك بأن اللَّه سبحانه يقول: ﴿وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

* وذلك بأنَّه تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَٰؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥١-٥٣].

* وذلك بأن اللَّه سبحانه يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴿٢٦﴾ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴿٢٨﴾ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ﴿٣٠﴾ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ

وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحْبِطُ أَعْمَالَهُمْ ﴿٣٢﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴿٣٣﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴿٣٤﴾ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٢٥ - ٣٥].

ألا فليعلم كل مسلم وكل مسلمة أن هؤلاء الذين يخرجون على دينهم ويناصرون أعداءهم، من تزوّج منهم فزواجه باطل بطلانًا أصليًّا، لا يلحقه تصحيح، ولا يترتب عليه أيّ أثر من آثار النكاح من ثبوت نسب وميراث وغير ذلك. وأن من كان منهم متزوجًا بطل زواجه كذلك، وأن من تاب منهم ورجع إلى ربه وإلى دينه، وحارب عدوه ونصر أُمته، لم تكن المرأة التي تزوج حال الردة ولم تكن المرأة التي ارتدّ وهي في عقد نكاحه -: زوجًا له، ولا هي في عصمته، وأنه يجب عليه بعد التوبة أن يستأنف زواجه بها، فيعقد عليها عقدًا صحيحًا شرعيًّا. كما هو بديهي واضح.

ألا فليحتطِ النساءُ المسلماتُ، في أي بقعة من بقاع الأرض، وليتوثّقْن قبل الزواج من أن الذين يتقدمون لنكاحهنّ ليسوا من هذه الفئة المنبوذة الخارجة عن الدين، حِيطةً لأنفسهنّ ولأعراضهن، أن يعاشرن رجالاً يظنونهنّ أزواجًا وليسوا بأزواج، بأن زواجَهم باطل في دين اللَّه.

ألاَ فليعلم النساءُ المسلماتُ، اللائي ابتلاهنّ اللَّه بأزواج ارتكَسُوا في حَمْأة هذه الرِدّة، أن قد بَطل نكاحهنَّ، وصِرْن محرَّمات على هؤلاء الرجال، ليسوا لهنّ بأزواج، حتى يتوبوا توبةً صحيحة عملية، ثم يتزوجوهنَّ زواجًا جديدًا صحيحًا.

ألا فليعلم النساء المسلماتُ، أنَّ من رضيت منهنّ بالزواج من رجل هذه

حالُه، وهي تعلم حاله، أو رضيت بالبقاء مع زوج تعرف فيه هذه الردّة -: فإن حكمها وحكمه في الردّة سواء.

ومعاذ اللَّه أن تَرْضى النساءُ المسلمات لأنفسهن ولأعراضهنّ ولأنساب أولادهن ولدينهنّ شيئًا من هذا.

ألا إن الأمر جِدٌّ ليس بالهزل، وما يغني فيه قانون يصدر بعقوبة المتعاونين مع الأعداء. فما أكثر الحيل للخروج من نصوص القوانين، وما أكثر الطرق لتبرئة المجرمين، بالشبهة المصطنعة، وباللَّحن في الحجة.

ولكنّ الأُمة مسئولة عن إقامة دينها، والعملِ على نصرته في كل وقت وحين. والأفرادُ مسئولون بين يدي اللَّه يوم القيامة عما تجترحه أيديهم، وعما تنطوي عليه قلوبهم.

فلينظر كل امرئ لنفسه، وليكن سياجًا لدينه من عبث العابثين وخيانة الخائنين.

وكل مسلم إنما هو على ثغر من ثغور الإسلام، فليَحْذَرْ أن يؤتَى الإسلامُ من قِبلَه.

وإنما النصر من عند اللَّه، ولَيَنْصُرنَّ اللَّه من ينصُره.

*** الشيخ أحمد شاكر وعبدالعزيز فهمي باشا:**

قال عنه الشيخ شاكر: «هذا الرجل الذي أُشرب في قلبه قوانين الإفرنج حتى لا يسع غيرها، لم يكد يمسك القلم حتى خلق فرصة، لا أدري كيف خلقها، لإبراز ما يحمل قلبه من ضغن على التشريع الإسلامي، ولتقديس قوانين الإفرنج والإشادة بها وللذود عنها».

يقول: «وقد بدأ معالي الباشا استدلاله بكلمة منكرة «أن الدين للَّه، وأما سياسة الإنسان فللإنسان» وما هذه الكلمة إلا تحريف أو تحوير لكلمة

ليست إسلامية، وليست عربية، كلمة فيها خنوع وخور واستسلام لاستبداد القياصرة، لا يرضاها مسلم ولا يرضاها عربي.

❑ نعم: إن الدين كله للَّه، وإن الأمر كله للَّه، ولكن هذا الرجل والذين يظاهرونه يريدون أن يفهموا الدين على غير ما يعرف المسلمون، وعلى غير ما أنزل اللَّه في القرآن، وعلى لسان الرسول ﷺ. يريدون أن ينفثوا في روع الأغرار والجاهلين أن الدين هو العقائد والعبادات فقط، وأن ما سواهما من التشريع ليس من أمر الدين، عدوًا منهم وبغيًا، واستكبارًا وعُتوًّا على المسلمين، بل جهلاً وعجزًا، ثم استكانة وذلاً للسادة الأوربيين «ذوي العقول الجبارة»!!.

❑ ولطالما سمعنا اعتذار المسرفين على أنفسهم، ممن يأبوْن العود بالأمة إلى تشريعها الإسلامي، ولطالما جادلناهم، فما رأينا أحدًا منهم أجرأ على اللَّه وعلى الدين من هذا الباحث العلاّمة!.

ما زعم لنا واحد منهم قط «أن الدين للَّه، وأما سياسة الإنسان فللإنسان» وأن «الحاكم في الإسلام عليه أن يسوس الناس على ما يحقق مصالحهم، مؤسسًا عمله على الحق والعدل، على أن لا يمسّ العقائد وفرائض العبادات»؛ لأن معنى هذا الكلام الخروج بالإسلام عن حقيقته، وجعله دين عبادة فقط، وإنكار ما في القرآن والسنة الصحيحة من الأحكام في كل شئون الإنسان.

والقرآن مملوء بأحكام وقواعد جليلة، في المسائل المدنية والتجارية، وأحكام الحرب والسلم، وأحكام القتال والغنائم والأسرى، وبنصوص صريحة في الحدود والقصاص.

فمن زعم أنه دين عبادة فقط فقد أنكر كل هذا، وأعظم على اللَّه الفرية، وظن أن لشخص كائنًا من كان، أو لهيئة كائنة من كانت، أن تنسخ

ما أوجب اللَّه من طاعته والعمل بأحكامه. وما قال هذا مسلم قط ولا يقول، ومن قاله فقد خرج من الإسلام جملة ورفضه كله، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم».

❑ ثم يقول الشيخ أحمد شاكر: «أعجب ما في الأمر أن يسأل معالي الباشا السيد محب الدين الخطيب «هل يرى في تلك النظم والقوانين ما يخالف شيئًا من عقائد المسلمين أو يعطّل فرضًا من فرائض الدين؟» وسأجيبه أنا جوابًا حاسمًا:-

«نعم، إن القوانين الإفرنجية والنظم الأوربية، فيها كثير مما يخالف عقائد المسلمين، وفيها تعطيل لكثير من فروض الدين.

❑ فيها إباحة الخمور علنًا، والترخيص رسميًا ببيعها، بتصريح كتابي يوقّع عليه وزير من وزراء الدولة أو موظف كبير من موظفيها. بل إن فريقًا من رجال الدولة الكبار لا يخجلون أن تدار عليهم الخمور في حفلات رسمية، ينفق عليها من أموال الدولة، بحجة أن هذا إكرام لمدعوّيهم من الأجانب، أو بما شئت من حجج تجرّدت من الحياء، حتى إن الدهماء ومن يسمونهم بسمة «الطبقة الراقية» اقتدوا بساداتهم وكبرائهم، واستغلوا هذه القوانين فيما يُذهب عقولهم ويذيب أموالهم، فانحطُّوا إلى الدرك الأسفل.

وفيها إباحة الميسر بكل أنواعه بشروط ورخص وضعوها.

فخربت البيوت، واختلت الأعصاب والعقول مما هو مشاهد، يعجز قلمي عن وصفه.

❑ وفيها إباحة الفجور بطرق عجيبة من حماية الفجّار من الرجال والنساء من سلطان الآباء والأولياء، بحجة حماية الحرية الشخصية، ثم ما في الحانات والمواخير، ثم اختلاط الرجال والنساء، ثم المصايف وما فيها من البلاء، ثم هذه المراقص العامة والخاصة، بل المراقص التي تُنفِق عليها الدولة

في الحفلات والتمثيل اقتداءً بالسادة الأوربيين «ذوي العقول الجبّارة التي كشفت الكهرباء والراديو ومعجزات الطيران»!.

❑ وفيها إبطال الحدود التي نزل بها القرآن كلها مسايرةً لروح التطور العصري، واتباعًا لمبادئ التشريع الحديث! وتَبًّا لهذا التشريع الحديث وسحقًا.

❑ وفيها إهدار الدماء في القتلى، باشتراط شروط لم ينزل بها كتاب ولا سنة، في الحكم بالقصاص، مثل شرط سبق الإصرار مع العمد الموجب وحده للقصاص في شرعة الإسلام.

ومثل البحث فيما يسمونه «الظروف المخففة» و«درس نفسيّة الجاني وظروفه» ومثل جعل حق العفو للدولة، لا لوليّ الدم الذي جعل اللَّه له وحده حق العفو بنص القرآن، فأهدرت الدماء، وفشا القتل للثأر، حتى لا رادع، والأمة والحكومة والصحف وغيرها تتساءل عن علة ازدياد جرائم القتل، والعلة في هذه القوانين التي خالفت العرف والدين. إلى غير ذلك مما لا نستطيع أن نحصيه في هذه الكلمة وكل هذه الأشياء وأمثالها تحليل لما حرَّم اللَّه، واستهانة بحدود اللَّه، وانفلات من الإسلام، وكلها حرب على عقائد المسلمين، وكلها تعطيل لفروض الدين.

❑ ثم قال الشيخ أحمد شاكر: «ولسنا ننعَى على هذه القوانين كل جزئية فيها، بالضرورة، ففيها فروع في مسائل مفصّلة، تدخل تحت القواعد العامة في الكتاب والسنة، ولكنا ننكر المصدر الذي أُخذت منه، وهو مصدر لا يجوز لمسلم أن يجعله إمامًا في التشريع، وقد أُمِر أن يتحاكم إلى اللَّه ورسوله. فالكتاب والسنة وحدهما هما الإمام، نستنبط منهما وفي حدودهما ما يوافق كل عصر وكل مكان، مسترشدين بالعقل وقواعد العدل. ولكنا نسخط على الروح الذي يُملي هذه القوانين ويوحي بها، روح الإلحاد والتمرّد

على الإسلام، في كثير من المسائل الخطيرة، والقواعد الأساسية فلا يُبالى واضعوها أن يخرجوا على القرآن، وعلى البديهي من قواعد الإسلام، وأن يصبغوها صبغة أوربية، مسيحية أو وثنية، إذا ما أرضَوْا عنهم أعداءهم، ونالوا ثناءهم، ولم يخرجوا على مبادئ التشريع الحديث!!

وهم في نظر الشرع، مخطئون إذا ما أصابوا، مجرمون إذا ما أخطئوا. أصابوا عن غير طريق الصواب، إذْ لم يضعوا الكتاب والسنة نصب أعينهم، بل أعرضوا عنهما ابتغاء مرضاة غير اللَّه، جهلوهما جهلاً عجيبًا، وأخطئوا عامدين أن يُخالفوا ما أمرهم به ربهم، ساخطين إذ ما دُعُوا إلى اللَّه ورسوله ليحكم بينهم.

❑ ثم قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه اللَّه ـ:

«والفرية الكبرى أن يرمي معالي الباشا فقهاءنا وأئمتنا السابقين بما يخرجهم من الدين! فإنه سأل محب الدين:ـ

«هل يحسبُ أن فقهاءنا الأكرمين، لو كان اللَّه مدّ في أجلهم إلى اليوم، كانوا يأخذون في سياستنا بغير الموجود الآن من القوانين؟».

ونحن نجيبه الجواب الحاسم الصحيح: أن سلفنا الصالح لو مدّ اللَّه في أجلهم إلى اليوم، ما رضُوا عن هذه القوانين، وما خنعوا لها وما استكانوا بل ما جرؤ أحد أن يفكّر في وضعها لبلاد المسلمين، وليس الذي ينفي عنهم عار هذه السبّة هو الذي يكذب عليهم علنًا، وهم أجلّ في أنفسهم وفي نفوس المسلمين من أن يصدق عليهم ما رماهم به معاليه، ومن ظن بهم غير ذلك، فقد جهل العلم والدين، وأنكر التاريخ، أو قال غير الحق، زراية بهم وإسرافًا عليهم، وهو يعلم أن الحق غير ما قال.

ثم قال له: إن الرجل الحازم يعرف كيف يرجع إلى الحق علنًا، كما حاد عنه علنًا، فإن أبيْت فلا تنس بيت بشر ابن أبي حازم:

ولا يُنجي من الغَمَرات إلا بُرَاكاء القتال أو الفرار

*** أسطورة وجود شيء في الإسلام يُدْعى «رجال الدين»:**

قال الشيخ أحمد شاكر: «لطالما حاولت نقض هذه الأسطورة، أسطورة وجود شيء في الإسلام يُدعى «رجال الدين»!! من ذلك ما قلته في محاضرة أعددتها لأُلقيها يوم ٦ ربيع الأول سنة ١٣٦٠ (٣ أبريل سنة ١٩٤١) ومنعني من إلقائها الوزير القائم على الأحكام العرفية الإنجليزية إذ ذاك، وهو حسين سرّي باشا رئيس الوزراء. وكان مما قلتُ فيها عن آثار القوانين الإفرنجية في نفوس متعلميها:ـ

«كان لها أثر بيّن بارز في التعليم، فقسّمت المتعلمين المثقفين منا قسمين، أو جعلتهم معسكريْن: فالذين عُلِّموا تعليمًا مدنيًّا، ورُبُّوا تربية أجنبية، يعظمون هذه القوانين وينتصرون لها ولما وضعت من نظم ومبادئ وقواعد، يرون أنهم أهل العلم والمعرفة والتقدم وكثير منهم يُسرف في العصبية لها، والإنكار لما خالفها من شريعته الإسلامية، حتى ما كان منصوصًا محكمًا قطعيًّا في القرآن، وحتى بديهيات الإسلام المعلومة من الدين بالضرورة، ويزدري الفريق الآخر ويستضعفهم، واخترعوا له اسمًا اقتبسوه مما رأوا أو سمعوا في أوربة المسيحية، فسمّوهم «رجال الدين» وليس في الإسلام شيء يُسمّى «رجال الدين» بل كل مسلم يجب عليه أن يكون رجل الدين والدنيا»[1].

*** الشيخ شاكر قذى في أعين الملاحدة:**

كان الشيخ أحمد شاكر مجاهدًا طوال حياته ضد الحركة النسوية خاصة، وضد مهاجمي الإسلام والمتلاعبين به عامة.. كان قذى في أعين لا ندري كيف تبصر وشجى في حلق جمعيات التبشير وصحف الدعاية.

(١) هذه المحاضرة الممنوعة نُشرت في مجلة الهدي النبوي في العدد ٦ من المجلد ٥.

قال ـ رحمه اللَّه ـ في تعليقه على حديث رسول اللَّه ﷺ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء»[١]: ـ «فلينظر السفهاء الحمقى أنصار المرأة في عصرنا! من الملحدين، ومن الجاهلين الجرآء الذين يدّعون العلم بما لا يعلمون، ممن أخرجوا المرأة المسلمة من خدرها إلى الطرقات والجامعات والمصانع والملاهي، الذين يريدون إفساد الخلق الإسلامي السامي، ويفترون على اللَّه ورسوله، أن الإسلام سوّى المرأة بالرجل، ولم يحجبها عن مخالطة الرجال! لينظروا كيف صان اللَّه ورسوله المرأة المسلمة عن أن يظهر صوتها حتى في الصلاة، ولكن القوم لا يستحيون! قاتلهم اللَّه أنّى يؤفكون»[٢].

* أبو الأشبال الليث الشيخ أحمد شاكر يزأر في عرينه:

لقد كان أبو الأشبال الشيخ أحمد شاكر له من كنيته واسمه أوفر نصيب فحين أصدر مجلس الوزراء في يوم الأربعاء ٢٧ ربيع الأول ١٣٥٨هـ مشروعًا بقانون لتنظيم المحاكم الدينية لغير المسلمين وفي مادته الثامنه نصّ على أن «تغيير دين أحد الخصوم أثناء سير الدعوى لا يؤثر في اختصاص المحكمة التي رُفِع إليها النزاع وفقًا لأحكام هذا القانون»، وألقى الشيخ شاكر كلمة في اجتماع الجمعية العمومية لقضاة محكمة مصر الشرعية صباح يوم الجمعة ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ كلمة قال فيها:

«معنى هذا بالقول الصريح: أن الرجل إذا دخل دين الإسلام أثناء التقاضي كان للمحكمة الأخرى غير المسلمة أن تحكم بتطليق زوجته منه حكمًا تقرّه الدولة. وأن المرأة إذا أسلمت أثناء التقاضي حكمت عليها المحكمة غير المسلمة بالدخول في طاعة زوجها الذي أبى الإسلام، ونفذّت

(١) انظر «مسند الإمام أحمد» بتعليق الشيخ شاكر (١٣/ ٩) رقم (٧٢٨٣).
(٢) انظر «مسند الإمام أحمد» بتعليق الشيخ شاكر (١٣/ ٩) رقم (٧٢٨٣).

قوات الدولة الإسلامية هذا الحكم ومكّنت غير المسلم من المرأة المسلمة إلى غير ذلك مما يعرض لكم من الحوادث كل يوم.

ثم قال: إن محمدًا ﷺ، وهو الأمين المأمون، وهو سيد الأوفياء بالعهود، عاهد قريشًا يوم الحديبية، أن لا يأتيه أحد من مكة إلاّ ردّه إليهم، وإن كان مؤمنًا، وقد أوفى بعهد، فردّ أبا جندل بن سهيل وغيره، وفاء بالعهد، ثم جاء نساء مؤمنات مهاجرات من مكة، فأتى أهلهن يسألونه الوفاء بعهده، فمنعه اللَّه من ذلك، وأمره أن لا يرد النساء إليهم فقال: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ**﴾ [الممتحنة: ١٠].

أفيُراد من المسلمين بعد هذا النص القرآني القاطع أن يخرجوا على دينهم، فيسلّموا المرأة التي أسلمت إلى الرجل ليس من أهل ملتها؟! اللَّهم إن هذا لا يُرضيك، وإنا نأبى أن نخضع له.

أنتم حماة الشرع، أنتم وسائر العلماء، وعليكم جميعًا عبء الدفاع عنه، والذبّ عن حوضه، فلا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين.

أيها الإخوان:

إن الواجب على العلماء الآن أن يقولوها كلمة صريحة واضحة خالصة لوجه اللَّه، أن هذه المادة عدوان على الإسلام، وخروج على كتاب اللَّه، وأنها إذا أُقرّت نهائيًّا كانت ردّة وانفصامًا عن الدين، لا حكم لها غير ذلك. واعلموا أن لا عذر لكم عند اللَّه وعند الناس في السكوت عنها، وأن اللَّه سبحانه قال لخير الناس بعد الأنبياء وهم أصحاب محمد، في شأن أهون من هذا، وهو النفقة في سبيل اللَّه، ولستم أكرم على اللَّه منهم، قال لهم:

﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ والسلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته».

* **الشيخ أحمد شاكر وقضية فلسطين:**

قال الشيخ في تحيته للمؤتمر العربي في قضية فلسطين:

«إن هؤلاء الأذلاء[1] كتب اللَّه عليهم الجلاء، فقد أجلاهم النبي ﷺ عن المدينة وأرباضها، ثم جلاهم الفاروق عن الحجاز، ثم سكت عنهم المسلمون، بل حموهم حين رأوهم مضطهدين مستضعفين، فلما عادوا سيرتهم من البغي والعدوان، أعادهم اللَّه سيرتهم من الجلاء، فجلاهم الألمان والطليان عن بلادهم؛ وستكون عاقبة أمرهم - إن شاء اللَّه - أن يجليهم المسلمون عن كل بلاد الإسلام.

إن أوربة لم تتمكن من دول الإسلام في فترة ضعفهم إلا حين أرهبتهم بغُول التعصب، حتى صار كل مسلم يتخاذل عن دينه وعن شريعته، خشية أن يتهم بالتعصب ثم ألقت بينهم بدعة القوميات، لتفتنهم عن وحدتهم وقوتهم.

ولقد قال الزعيم الخطير، صاحب المعالي محمد علي علوبة باشا، بالأمس بالمؤتمر كلمة خالدة أرجو أن تكون على ذكر منا دائمًا قال: «وليعلم اليهود أنهم إذا فرحوا اليوم بظفر يستند إلى حراب غيرهم فإنهم سيندمون لا محالة يوم تغيب هذه الحراب عنهم، وأحداث الدهر كثيرة، والفرص آتية لا ريب فيها، ومن أنذر فقد أعذر».

وإني أعتقد أن هذه الكلمة مما يلهم اللَّه بعض عباده؛ فهي عبرة لمن

---

(١) يعني اليهود.

شاء أن يعتبر، وهي نذير لمن شاء أن يتدبر النذر وأستغفر اللَّه لي ولكم»[١].

* الشيخ شاكر وصوته الهادر في تعدد الزوجات:

❑ قال ـ رحمه اللَّه ـ: «نبتت في عصرنا هذا الذي نحيا فيه نابتة إفرنجية العقل، نصرانية العاطفة، ربّاهم الإفرنج في ديارنا وديارهم، وأرضعوهم عقائدهم، صريحة تارة، وممزوجة تارات، حتى لبّسوا عليهم تفكيرهم، وغلبوهم على فطرتهم الإسلامية، فصار هجِّيراهم وديدنهم أن ينكروا تعدد الزوجات، وأن يروه عملاً بشعًا غير مستساغ في نظرهم! فمنهم من يصرِّح، ومنهم من يجمجم.

وزاد الأمر وطمّ، حتى سمعنا أن حكومة من الحكومات التي تنتسب للإسلام وضعت في بلادها قانونًا منعت فيه تعدد الزوجات[٢] جملة، بل صرّحت تلك الحكومة باللفظ المنكر: أن تعدد الزوجات ـ عندهم ـ صار حرامًا. ولم يعرف رجال تلك الحكومة أنهم بهذا اللفظ الجريء المجرم صاروا مرتدين خارجين من دين الإسلام، تجري عليهم وعلى مَنْ يرضى عن عملهم كل أحكام الرّدة المعروفة، التي يعرفها كل مسلم، بل لعلهم يعرفون ويدخلون في الكفر والردّه عامدين عالمين..».

ثم جعل الشيخ العلاّمة يعرض شبهات القوم ويفنّدها شبهة شبهة إلى أن قال: «فيا أيها المسلمون:

لا يستجرينكم الشيطان، ولا يخدعنكم أتباعه وأتباع عابديه، فتستخفوا بهذه الفاحشة التي يريدون أن يذيعوها فيكم، وبهذا الكفر الصريح الذي

---

(١) انظر كتاب «كلمة الحق» للشيخ أحمد محمد شاكر ص(١٩٥ ـ ١٩٨) ـ طبع مكتبة السنة.

(٢) يشير بذلك إلى الحكومة التونسية في عصره.

يريدون أن يوقعوكم فيه، فليست المسألة مسألة تقييد مباح أو منعه، كما يريدون أن يوهموكم، وإنما هي مسألة في صميم العقيدة: أتصرون على إسلامكم وعلى التشريع الذي أنزله اللَّه إليكم وأمركم بطاعته في شأنكم كله؛ أم تُعرضون عنهما ـ والعياذ باللَّه ـ فتتردّوا في حمأة الكفر، وتتعرضوا لسخط اللَّه ورسوله؟ هذا هو الأمر على حقيقته.

إن هؤلاء القوم.. الذين يدعونكم إلى منع تعدد الزوجات ـ لا يتورّع أكثرهم عن اتخاذ العدد الجم من العشيقات والأخدان، وأمرهم معروف مشهور، بل إن بعضهم لا يستحي من إذاعة مباذله وقاذوراته في الصحف والكتب، ثم يرفع علم الاجتهاد في الشريعة والدين، ويزري بالإسلام والمسلمين.

إن اللَّه حين أحلّ تعدد الزوجات.. بالنص الصريح في القرآن ـ أحلّه في شريعته الباقية على الدهر، كل زمان وكل عصر. وهو سبحانه يعلم ما كان وما سيكون، فلم يعزب عن علمه ـ عز وجل ـ ما وقع من الأحداث في هذا العصر، ولا ما سيقع فيما يكون في العصور القادمة. ولو كان هذا الحكم مما يتغيّر بتغيّر الزمان ـ كما يزعم الملحدون الهدّامون ـ لنص على ذلك في كتابه أو في سنة رسوله: ﴿**قُلْ أَتُعَلِّمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾.

والإسلام بريء من الرهبانية، وبريء من الكهنوت، فلا يملك أحد أن ينسخ حكمًا أحكمه اللَّه في كتابه أو في سنة رسوله. ولا يملك أحد أن يحرّم شيئًا أحله اللَّه، ولا أن يحلّ شيئًا حرّمه اللَّه. لا يملك ذلك خليفة ولا ملك، ولا أمير ولا وزير، بل لا يملك ذلك جمهور الأئمة سواء بإجماع أم بأكثرية. الواجب عليهم جميعًا الخضوع لحكم اللَّه، والسمع والطاعة.

* اسمعوا قول اللَّه: ﴿**وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ**

وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

* وقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلالاً قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾.

ألا فلتعلمنَّ أن كل من حاول تحريم تعدد الزوجات أو منعه، أو تقييده بقيود لم ترد في الكتاب ولا في السنة، إنما يفتري على اللَّه الكذب.

ألا فلتعلمن أن «كل امرئ حسيب نفسه»، فلينظر امرؤ لنفسه أنّى يصدر وأنَّى يرد. وقد أبلغت. والحمد للَّه رب العالمين»[1].

* للَّه درّك من إمام:

❑ يقول ـ رحمه اللَّه ـ معلقًا في عمدة التفاسير (٢/ ١٩٦) عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨ ـ ٢٧٩].

«... وها هو ذا القرآن الكريم يحرّم الربا كله أشد التحريم، ويفسره التفسير الواضح الذي لا يحتمل تأويلاً: أنه ما زاد على رأس المال، وتؤكده الأحاديث الصحاح في التحريم والتفسير.

ويتوعد اللَّه آكلي الربا أشد الوعيد: بالحرب من اللَّه ورسوله، يتوعّد آكلي الكثير والقليل، بل يتوعد آكلي ﴿ما بقي من الربا﴾ ليشمل أقل القليل.

وها هي ذي أقوال الصحابة والتابعين، في استتابة المرابين، ثم وجوب قتلهم إن لم يتوبوا عنه ـ فقهًا منهم دقيقًا لمعنى الآية في إعلام المرابين، هذا

(١) انظر «كلمة الحق» للشيخ أحمد شاكر ص(٣٠٣ ـ ٣١٤) ـ مكتبة السنة.

فيمن يفعل دون مجاهرة باستحلال الربا.

أما المستحلّ ما حرم اللَّه في كتابه وعلى لسان رسوله، المعلوم تحريمه من الدين بالضرورة فلا يشك مسلم من عامة المسلمين في أنه مرتد خارج من الإسلام، مباح الدم بالردة عن الإسلام، لا بأكل الربا والإصرار عليه فقط.

فانظروا ـ أيها المسلمون إن كنتم مسلمين ـ إلى بلاد الإسلام في كافة أقطار الأرض إلا قليلاً، وقد ضُرِبت عليها القوانين الكافرة الملعونة، المقتبسة من قوانين أوربة الوثنية الملحدة، التي استباحت الربا استباحة صريحة بألفاظها ورُوحها، والتي يتلاعب فيها واضعوها بالألفاظ، بتسمية «الربا»: «فائدة».. حتى لقد رأينا ممن ينتسب إلى الإسلام، من رجال هذه القوانين ومن غيرهم ممن لا يفقهون.. من يُجادل عن هذه الفائدة، ويرمي علماء الإسلام بالجهل والجمود، إن لم يقبلوا هذه المحاولات لإباحة الربا.

أيها المسلمون! إن اللَّه لم يتوعد في القرآن بالحرب على معصية من المعاصي غير الربا، فانظروا إلى أنفسكم وأممكم ودينكم.

ولن يغلب اللَّه غالب».

* الشيخ شاكر وقوله الهادر في جزاء من اتبع اليهود والنصارى:

قال ـ رحمه اللَّه ـ في «عمدة التفاسير» (١/ ٢٢٧) عند قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

«عصم اللَّه المسلمين منذ أن هداهم اللَّه للإسلام إلى قريب من عصرنا هذا ـ من أن يتبعوا ملة اليهود والنصارى، إلا ما يكون من حوادث فردية، أكثرها من المعاصي العملية.

ثم ذل المسلمون لأعدائهم من اليهود والنصارى، فزادوا في التشبه بهم قليلاً قليلاً. ثم وُجد من أهل العلم فيهم ومن أهل الرأي.. من حاول أن يدافع عن الإسلام أسوأ دفاع، فصاروا يتقرّبون شيئًا فشيئًا لسادتهم، بتأويل القرآن والسنة، وتحريف معانيهما، ليقاربوا بين شريعتهم المطهرة، وشرائع تلك الأمم الضالة المغضوب عليها... بل ليقاربوا شريعتنا ونصوصنا الصريحة إلى عقائد الملحدين الوثنيين من أهل أوربة وأمريكا، فكان في علمائنا وكتّابنا مَن ينكر الغيب أو أكثره، فيتأولون صفة الملائكة، ووصف الجن، ويُنكرون المعجزات النبوية عامة.. لأنها لم ترد في القرآن، زعموا! ثم يحرّفون المعنى فيما ثبت منهما في القرآن أو السنة المتواترة. ثم كشفوا عن وجوههم فضربوا على المسلمين قوانين أوربة الوثنية المجرمة الملعونة، ثم استباحوا أكثر المحرّمات، يصرّحون بإباحتها من غير حياء ولا غيرة.

ثم صاروا ينبزون الشرائع الإسلامية والأخلاق الكريمة التي هدانا اللَّه إليها ورسوله بالتقاليد وبالرجعية لينفروا الناس منها، وقامت في عصرنا هذه الدعوة سافرة وقحة إلى تغيير الشريعة النقية في تعدد الزوجات والطلاق والمواريث.

بل إن من يحمل «شهادة العالمية» من الأزهر كتب في الصحف من غير حياء: «إن الإسلام يُحرِّم تعدد الزوجات»! وضَعُف الأزهر كله عن أن يضرب على يديه، خشية أن يغضب مَنْ وراءه ومَنْ ينصره في كُفره وافترائه على اللَّه.

وحتى إن بعض الصحف القوية الماجنة الداعرة لتدعو إلى الزنا علنًا، دون أن يردعها أحد، بل إن بعضهم ليصرِّح بمنع العلماء من الكتابة في المسائل «الاجتماعية».

والصحف الأُخرى لا ترضى أن تنشر لأحدٍ من العلماء دَفْعًا لهذا الكفر

البواح، بل إن نسوانًا ماجناتٍ فاجراتٍ ينشرن في الصحف الدعوة السافرة إلى الفجور بعد انتشار السفور.

فلئن لم يدفع المسلمون ـ أو المنتسبون للإسلام ـ هذه المنكرات عن دينهم وعن بلادهم، ليسلطنَّ اللَّه عليهم عدوهم، وليستأصلن شأفتهم، وليستبدلنّ بهم قومًا غيرهم، ثم لن يكونوا أمثالهم»[1].

رحمك اللَّه أبا الأشبال ومحدث الديار ورزقك الفردوس الأعلى، وسقى أعظمك الطاهرات.

❑ وللَّه درّ شوقي حين يقول فيك وفي علماء الأزهر العاملين بعلمهم:

واخشع مليًّا واقض حق أئمة ... طلعوا به زهرًا وماجوا أبحرا
كانوا أجلّ من الملوك جلالة ... وأعز سلطانًا وأفخم مظهرا
زمن المخاوف كان فيه جنابهم ... حرمُ الأمان وكان ظلهم الذرا
من كل بحرٍ في الشريعة ذاخر ... ويُريكه الخلق العظيم غضنفرا

* * *

(١) ما حوته ترجمة الشيخ أحمد شاكر من أقوال له مبثوثة في كتبه ومقالاته التي جمعتها مكتبة السنة في كتابين «كلمة الحق» و«حكم الجاهلية».